الأمم المتحدة

A/HRC/11/25**

Distr.: General

5 October 2009

الجمعية العامة

Arabic

Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية عشرة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل***

الصين

المحتويات

مقدمة.....	4-1	3
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض.....	113-5	3
ألف - عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض.....	25-5	3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....	113-26	7
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات.....	118-114	38

المرفق

تشكيلة الوفد..... 44

مقدمة

1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007، دورته الرابعة في الفترة من 2 إلى 13 شباط/فبراير 2009. وأُجري الاستعراض المتعلق بالصين في الجلسة الحادية عشرة المعقودة في 9 شباط/فبراير 2009. وترأس وفد الصين سعادة السيد لي باودونغ، سفير الصين وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. واعتمد الفريق العامل، في جلسته المعقودة في 11 شباط/فبراير 2009، هذا التقرير المتعلق بالصين.

2- ولتيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في الصين، اختار مجلس حقوق الإنسان، في 8 أيلول/سبتمبر 2008، مجموعة مقررين (المجموعة الثلاثية) ينتمون إلى البلدان التالية: كندا والهند ونيجيريا.

3- وعملاً بالفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية لاستعراض حالة حقوق الإنسان في الصين:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG..6/4/CHN/1)؛

(ب) تجميع أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة 15(ب) (A/HRC/WG..6/4/CHN/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية عملاً بالفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/4/CHN/3).

4- وأحيلت إلى الصين، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها مسبقاً الجمهورية التشيكية ولاتفيا وليختنشتاين والسويد وكندا والدانمرك وألمانيا وليتوانيا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض

5- في الجلسة الحادية عشرة للفريق العامل، المعقودة في 9 شباط/فبراير 2009، أدلى سعادة السيد لي باودونغ، سفير الصين وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ببيان استهلالي. وقال إن الصين تنظر إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل على أنها عملية ذات أهمية. ولإعداد التقرير الوطني للصين، أنشئت فرقة عمل خاصة مؤلفة من أعضاء من نحو 30 إدارة تشريعية وقضائية وإدارية وطنية. ولكي يكون التقرير شاملاً وموضوعياً وذا حجية إلى أقصى حد ممكن، أجريت مشاورات مع نحو 20 منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية، وطلبت مدخلات جماهيرية واسعة النطاق عبر الإنترنت.

6- في عام 1949، أسست جمهورية الصين الشعبية ونال الشعب الصيني استقلاله الوطني. وأنشئ في الصين نظام اجتماعي وسياسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ استهلال الإصلاحات والانفتاح في عام 1978، تقدمت مستويات المعيشة من الفقر إلى الكفاف ومن الكفاف إلى الرخاء النسبي. وانخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في المناطق الريفية من 250 مليوناً إلى ما يربو على 14 مليوناً، وزاد صافي الدخل التصرفي للفرد من سكان الحضر بمقدار 39 مثلاً. والصين هي أول بلد في العالم حقق هدف الحد من الفقر المنصوص عليه في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

7- وبحلول نهاية عام 2000، تم تعميم التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات تعميماً فعلياً في جميع أنحاء البلد. وتم القضاء على الأمية في أوساط الشباب ومتوسطي العمر بصفة خاصة. وقد حققت الصين قبل الموعد المقرر هدفي "تعميم التعليم الابتدائي" و"القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي" المنصوص عليهما في الأهداف الإنمائية للألفية.

8- ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمواطنين الآن 73 سنة. كما يبلغ معدل الوفيات النفاسية 60 في المائة. وقد زادت المساحة السكنية للفرد من سكان الريف والحضر إلى أربعة أمثالها في 30 سنة. وحازت اثنتا عشرة مدينة صينية جائزة موئل الأمم المتحدة. وفي أعقاب الزلازل المدمرة التي ضربت ونشوان في مقاطعة سيشوان في أيار/مايو الماضي، وفرت الحكومة الصينية أماكن إقامة مؤقتة في غضون ثلاثة أشهر لأكثر من 10 ملايين شخص تأثروا بالزلازل، وتم بناء نحو 130 000 وحدة سكنية دائمة في غضون الأشهر الستة التي تلت وقوع الكارثة.

9- وتعمل الصين بثبات على تحسين نظامها القانوني. ومنذ الإصلاح الذي أجري في عام 1978، تم سن نحو 250 قانونا تتعلق بحماية حقوق الإنسان. وجرى تقنين مفهوم سيادة القانون واحترام الدولة لصون حقوق الإنسان في الدستور الصيني في عامي 1999 و2004، على التوالي. وواصلت الصين جهودها الرامية إلى تعزيز الحوكمة المرتكزة على القانون وزيادة شفافية الحكومة. وجرى إصدار عدد من القوانين، مثل قانون الإجراءات الجنائية وقانون المراجعة الإدارية وقانون التعويض الذي تمنحه الدولة، واللائحة المتعلقة بنفاذ الجمهور إلى معلومات الحكومة، لكفالة حقوق المواطنين في تلقي المعلومات والمشاركة في الشؤون الحكومية ومراقبتها. وأدخلت آلية، يمتد نطاقها من مستوى الحكومة المركزية إلى مستوى الحكومة المحلية، لإصدار الإشعارات العامة وتنظيم جلسات الاستماع العلنية فيما يتعلق بجميع القرارات الرئيسية التي تؤثر على المصالح العامة ورفاه الشعب.

10- وما برحت الصين تسعى إلى النهوض بالديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين نظام مجالس نواب الشعب وتدعيم المشاورات السياسية فيما بين الأحزاب السياسية. وأنشئ نظام للحكم الذاتي الشعبي، يتضمن لجان القرويين الريفية ولجان المناطق الحضرية المجاورة. وتتسم الديمقراطية الصينية بأسلوب الانتخاب الديمقراطي والتشاور الديمقراطي والحكم الذاتي الديمقراطي.

11- وتعمل الصين على ضمان استقلال القضاء وإقامة العدل على نحو منصف من خلال الإصلاحات والتحسينات المتواصلة. وينظر في جميع قضايا استئناف أحكام الإعدام في جلسات علنية في المحاكم. وقد أعيد إسناد سلطة مراجعة أحكام الإعدام وإقرارها إلى المحكمة الشعبية العليا. وتطلب جميع أجهزة النيابة العامة تسجيلات سمعية بصرية لاستجواب الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة. وأدخلت تحسينات على نظام مستشاري الشعب القضائيين ومراقبي الشعب القضائيين. وجرى تحسين الإشراف على إقامة العدل وعلى إنفاذ القانون.

12- وتشجع الصين المنظمات غير الحكومية على الاضطلاع بدور كامل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة حاليا أكثر من 000 400 منظمة. وتعمل هذه المنظمات بنشاط في مجالات مثل تخفيف حدة الفقر والصحة والتعليم وحماية البيئة وصون حقوق المواطنين، ولها تأثير متزايد على الحياة السياسية والاجتماعية في الصين.

13- وتنتهج الصين سياسة تكفل المساواة بين المنحدرين من أصول عرقية مختلفة وتحقيق الاستقلال الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية. وتستفيد الأقليات العرقية في الصين من سياسات تفضيلية خاصة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم. وتشجع الحكومة التعليم الثنائي والمتعدد اللغات في مدارس الأقليات العرقية، وقد ساعدت 13 أقلية عرقية على إنشاء أو تطوير لغاتها المكتوبة. وجرى توظيف استثمارات ضخمة لحماية الممارسات الدينية والهويات الثقافية وغيرها من موروثات الأقليات العرقية.

14- والصين طرف في 25 صكاً دولياً لحقوق الإنسان، وقد أجرت حوارا بشأن حقوق الإنسان مع نحو 20 بلداً. وهي تحتفظ بعلاقات تعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع نظام الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. ويرحب الوفد بزيارة السيدة بيلاي للصين في وقت مناسب للجانبين. كما أنه ينظر في دعوة مقرر خاص آخر من الأمم المتحدة لزيارة الصين في عام 2009.

15- وقد اعتمدت الصين، منذ تقديم تقريرها الوطني، تدابير إضافية لحماية حقوق الإنسان. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2008، اتخذ قرار لتعميق الإصلاحات والتنمية الريفية، مثل القضاء على الفقر المدقع في الريف ومضاعفة الدخل المحقق في عام 2008 للفرد من سكان الريف بحلول عام 2020، والتحقيق التدريجي للمساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين الريفيين وسكان الحضر، وضمان ممارسة الحقوق الديمقراطية للمزارعين.

16- وفي نهاية عام 2008، كانت الصين قد اتخذت 60 تدبيراً آخر من تدابير الإصلاح القضائي، مثل تعزيز نظام التحقيق في جرائم استغلال السلطة من جانب الموظفين العامين والرقابة على هذه الجرائم، وخفض العقوبة على الجرائم البسيطة وحالات جنوح الأحداث.

17- وكشفت الصين عن مجموعة حوافز اقتصادية، لمواجهة الأزمة المالية العالمية الحالية، تحتوي على 10 تدابير رئيسية. وفي إطار هذه المجموعة، توجه 65 في المائة من المشاريع بصورة مباشرة إلى إفادة حياة السكان، بما في ذلك تحسين رفاه سكان الريف، وتعزيز خدمات الرعاية الطبية والصحية والتعليم والثقافة وغيرها من الخدمات والبرامج الاجتماعية، وتسريع أنشطة الإنعاش وإعادة الإعمار في أعقاب الزلازل، وزيادة دخل السكان.

18- والصين أكبر بلد نام في العالم، وهي على وعي تام بما تواجهه من صعوبات وتحديات في مجال حقوق الإنسان. ويبلغ عدد سكان الصين 1.3 بليون نسمة، منهم 800 مليون مزارع. وتحتاج الصين إلى إنشاء 24 مليون وظيفة كل سنة. ولا تزال الصين تشغل مرتبة دون المائة بكثير من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وما زال عدد السكان الواقعين في براثن الفقر وذوي الدخل المنخفض ضخما، ولا يزال الاختلال مستمرا في مستوى التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وفيما بين الأقاليم. وما زالت خدمات الرعاية الطبية والصحية ونظام الضمان الاجتماعي قاصرة عن تلبية احتياجات الشعب.

19- وتنفذ الحكومة بوعي المنظور العلمي للتنمية، وهو نهج يضع الشعب في صدارة الاهتمامات، ويتوخى ضمان تحقيق تنمية شاملة ومنسقة ومستدامة، في مسعى لبناء مجتمع متآلف يتسم بالديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والعدل. وستواصل الحكومة إيلاء أعلى أولوية لسبل عيش الشعب، والقيم الإنسانية، وحقوق الشعب ومصالحه، والعدالة والحريات الاجتماعية.

20- وفي الوقت الحالي، تعكف نحو 50 إدارة حكومية على إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010، وستصدر هذه الخطة قريباً.

21- واستأنفت الحكومة الصينية ممارسة السيادة على هونغ كونغ وماكاو في عامي 1997 و1999، على التوالي، وأنشأت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة عملاً بمبدأ "بلد واحد ونظامان".

22- وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، يكفل القانون الأساسي حقوق الإنسان وحرياته، وتكفلها أيضاً قوانين أخرى من بينها قانون شرعة الحقوق وقانون مكافحة التمييز العنصري وقانون إنشاء المجلس المستقل للتحقيق في الشكاوى ضد الشرطة. كما توفر الحماية لحقوق الفئات الخاصة عن طريق آليات مثل لجنة المرأة ومشروع مجلس الطفل ومنتدى حقوق الطفل ومنتدى الأقليات العرقية.

23- وفي منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، يكفل القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة حقوق الإنسان وحرياته. ويشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

والحفاظ على سيادة القانون ركيزة أساسية لسياسة حكومة ماكاو. وتواصل حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تحسين الحقوق الاجتماعية، ويولى اعتبار خاص لحقوق الفئات الضعيفة مثل المعوقين والمسنين والأطفال والنساء والأشخاص المحتجزين. وتظل حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ملتزمة بمزيد من المساءلة أمام المواطنين، كما تدعم الحكومة مفهوم الوئام الاجتماعي وتعزز النهوض بحقوق الإنسان.

24- وفي التقرير الوطني للصين، قدمت حكومتا منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة عرضين منفصلين للحالة في أراضي كل من هونغ كونغ وماكاو. ومثل المنطقتين كبار مسؤوليهما.

25- وأشار الوفد إلى أنه لم يتسن، بسبب ضيق الوقت، أن يغطي العرض كل الجهود المبذولة من جانب الصين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأن يتناول بالتفصيل ما تواجهه من صعوبات وتحديات. وقال إن الوفد سيبذل قصارى جهده للرد على الأسئلة، بما فيها الأسئلة الخطية التي لم تتم الإجابة عليها، بصراحة ونزاهة، وللتجاوب مع التوصيات بروح المسؤولية.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

26- خلال الحوار التفاعلي، أدلى 60 وفداً ببيانات. ولم يتمكن خمسة وخمسون وفداً من الإدلاء ببياناتها****. وهنأ عدد كبير من الوفود الصين على تقريرها الوطني الزاخر بالمعلومات والشامل وعلى عرضها الصريح. ورحبت وفود عديدة بالتزام الصين بعملية الاستعراض الدوري الشامل وبمشاركتها البناءة والتعاونية. وألقيت بيانات رحبت بالمشاورات الواسعة النطاق مع أصحاب المصلحة في إعداد التقرير الوطني.

27- ورحبت أستراليا بالتحسينات الكبيرة التي أجرتها الصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ولكنها أعربت عن القلق لأن المسؤولين الصينيين يواصلون قمع الأنشطة الدينية التي تعتبر خارجة عن النظام الديني الخاضع لسيطرة الدولة. وإذ أحاطت علما بالشواغل الخطيرة التي أعرب عنها بخصوص التقارير المتعلقة بما يحدث للأقليات الدينية والعرقية، بما فيها أهل التبت، من تحرش وتوقيف تعسفي وعقاب واحتجاز، فإنها أوصت الصين بأن: (أ) تعزز حماية الحقوق الدينية والمدنية والاجتماعية الاقتصادية والسياسية للأقليات العرقية. وبينما تشجعها التطورات الإيجابية في تناول حالات عقوبة الإعدام، فإنها تظل قلقة إزاء ما أوردته التقارير عن العدد المرتفع من حالات تنفيذ الإعدام والافتقار إلى الشفافية في هذه الحالات، وأوصت الصين بأن: (ب) تلغي عقوبة الإعدام وتقوم، كخطوتين مؤقتتين إلى أن يتم الإلغاء، بالحد من عدد الجرائم التي يمكن المعاقبة عليها بالإعدام ونشر الأرقام المتعلقة بحالات تنفيذ الإعدام. وفي معرض الترحيب بتخفيف شدة اللوائح الخاصة بالإعلام والمتعلقة بالصحفيين الأجانب، وتشجيع الصين على ضمان عدم فرض قيود على وصول الصحفيين الأجانب إلى منطقة التبت المستقلة ذاتياً وإلى المناطق الريفية، أوصت بأن: (ج) يوسع نطاق اللوائح الجديدة بحيث يشمل الصحفيين الصينيين. كما أوصت أستراليا الصين بأن: (د) تستجيب لطلبات الزيارة التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ولم يبت فيها بعد وتصدر دعوة دائمة في هذا الصدد؛ (هـ) وتصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أسرع وقت ممكن ومع أدنى حد من التحفظات؛ (و) وتنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس؛ (ز) وتحقق في التقارير المتعلقة بالتحرش بالمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بإساءة معاملتهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة، بغية إنهاء الإفلات من العقاب.

28- ورحبت كندا بالتدابير المتخذة للحد من أحكام الإعدام الفورية، وقصرها على الجرائم "الخطيرة بشكل استثنائي"، وإعادة سلطة المحكمة الشعبية العليا التي بموجبها تعيد المحكمة النظر في أحكام الإعدام. وأعربت كندا عن قلقها البالغ إزاء التقارير المتعلقة بالاحتجاز التعسفي لأفراد الأقليات العرقية، بمن فيهم أهل التبت والويغور والمغول، وللمؤمنين بعقائد دينية، بمن فيهم ممارسو فالون غونغ، دون تقديم معلومات عن التهم الموجهة إليهم وأماكن وجودهم وسلامتهم. وأوصت كندا بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) تسريع الإصلاحات التشريعية والقضائية، ولا سيما التشريعات المتعلقة بعقوبة الإعدام والاحتجاز الإداري، لتحقيق توافقها مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ب) والحد من عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام؛ (ج) والنشر المنتظم لإحصائيات مفصلة عن استخدام عقوبة الإعدام؛ (د) وإلغاء جميع أشكال الاحتجاز الإداري، بما في ذلك "إعادة التثقيف من خلال العمل"؛ (هـ) والقضاء على استغلال نظام الإيداع في مستشفيات الأمراض النفسية؛ (و) وتزويد المحتجزين بناء على تهم تتعلق بأمن الدولة بجميع الضمانات القانونية الأساسية، بما في ذلك الاستعانة بمحام، وعلانية المحاكمة وإصدار الحكم، واستحقاق تخفيف الحكم والإفراج المشروط؛ (ز) واتخاذ تدابير فورية لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 لجنة مناهضة التعذيب، ولا سيما فيما يتعلق بعدم القبول في المحاكم بالأقوال المنتزعة تحت التعذيب وعدم الإعادة القسرية للاجئين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ (ح) والاستجابة للطلبات التي قدمها بعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بمن فيهم المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، لزيارة الصين ولم يبت فيها بعد؛ (ط) وتيسير قيام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى الصين في وقت مبكر.

29- ولاحظت سنغافورة أن الأولوية الممنوحة من الصين لإعمال حق الشعب في التنمية حققت، منذ عام 1978، نمواً سريعاً متوسطه 9.8 في المائة سنوياً. كما لاحظت أن تلك النتيجة لم تكن لتتحقق لولا تمكين المرأة. ورحبت بإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010 تهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية بين الحضر والريف وتسريع التنمية الاجتماعية، مع التشديد على رفاه الشعب وعلى تعزيز الإنصاف الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وأوصت سنغافورة بأن تضع الصين خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010 في صيغتها النهائية وتصدرها في موعد مبكر ثم تنفذها بسرعة. وأثنت على الصين لجهودها الرامية إلى تعزيز تشريعاتها في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت أن المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة قاما على مدى العقود الثلاثة الماضية بسن نحو 250 قانوناً تتعلق بحماية حقوق الإنسان، ويشكل الدستور ركيزتها الأساسية. وأعربت سنغافورة عن تقديرها لدور الصين الفعال في دعم أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك استضافة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام 1995.

30- وأحاطت هولندا علماً بموقف الصين بشأن حماية حقوق الأقليات العرقية، وقالت إنها تتطلع إلى تلقي إيضاحات بخصوص عقوبة الإعدام وبخصوص دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق باللاجئين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورحبت بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة تعزيز سيادة القانون وتعميق إصلاح النظام القضائي؛ (ب) والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في أقرب وقت ممكن وتحقيق توافق تشريعاتها مع أحكامه؛ (ج) وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المقررين الخاصين للأمم المتحدة لزيارة الصين. وقالت إنها تتطلع إلى صدور خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010.

31- وأبدت سويسرا تقديرها للتنمية الاقتصادية السريعة التي حدثت في السنوات الماضية ولجهود الصين الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكانها. ورحبت بإدراج مادة بشأن حماية حقوق الإنسان في الدستور وإصدار عدد من القوانين التي تحمي حقوق الإنسان وأوصت الصين بأن: (أ) تعدل قانون الإجراءات الجنائية لكفالة الحق في الاستعانة بمحام، وسن قانون لحماية الشهود. وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقعته الصين في عام 1998، والإطار الزمني لهذا التصديق. ورحبت أيضاً بقيام المحكمة الشعبية العليا بالمراجعة المنتظمة لعقوبة الإعدام منذ كانون الثاني/يناير 2007، التي أسفرت عن حدوث انخفاض في حالات تنفيذ الإعدام، وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (ب) نشر الإحصائيات المتعلقة بالعدد الإجمالي لحالات التنفيذ منذ تطبيق مراجعتها لإتاحة قياس الانخفاض في الأعداد؛ (ج) وفرض وقف على عقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو الإلغاء التام لهذه العقوبة. وفي حين شددت سويسرا على أنه ينبغي التسليم بحقوق وخصائص الأقليات وحمايتها، وأنه ينبغي دعم تنميتها الاقتصادية، فإنها أعربت عن القلق إزاء حالة الأقليات العرقية في تسينجيانغ والتبت. وأوصت سويسرا السلطات الصينية بأن: (د) تحترم الحريات الأساسية لهذه الأقليات العرقية، ولا سيما حرية الدين والتنقل.

32- وقالت الفلبين إن شعبها ينعم بعلاقات ودية مع الشعب الصيني، الذي تربطها به روابط تجارية وثقافية قوية. ولاحظت المكاسب الهائلة التي حققتها الصين في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها باعتبارها بلداً نامياً كبيراً يعيش فيه أكثر من 20 في المائة من سكان العالم. وأحاطت علماً بما يلي: التدابير الحكومية الرامية إلى القضاء على الفقر، ورفع المستويات المعيشية والصحية، ومستويات التوظيف والتعليم، التي انتشلت الملايين من براثن الفقر، وهو ما حقق النهوض بكرامة الإنسان؛ وزيادة الاستثمارات في الضمان الاجتماعي، ولا سيما لصالح سكان الريف والفئات الخاصة، والاستجابة لاحتياجات ضحايا الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تقديم المساعدات إلى أكثر من تسعة ملايين شخص في مقاطعة سيشوان. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة مساعيها الرامية إلى إنشاء نظام ضمان اجتماعي متين وخدمات داعمة على نحو متناسب مع الأحوال الوطنية ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ (ب) وتقاسم أفضل الممارسات مع البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق ببرامج واستراتيجيات الحد من الفقر، وبصفة خاصة في المناطق الريفية. واستفسرت عما إذا كانت الأزمة

المالية قد أدت إلى ارتفاع معدل البطالة في الصين وعن كيفية معالجة الصين للوضع.

33- وأعربت الجزائر عن أسفها لتسييس حالة حقوق الإنسان في الصين خلال الاستعراض. ولاحظت أن الإنجازات القياسية للصين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تظهر صحة مفهوم مناظير التنمية العلمية. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة تنفيذ مفهوم مناظير التنمية العلمية من أجل ضمان التنمية الشاملة والمنسقة والدائمة، ومواصلة بناء مجتمع متآلف يتسم بالديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والعدالة؛ (ب) وتقاسم ممارساتها الجيدة في مجال تنفيذ هذا المفهوم مع البلدان النامية المعنية. ورحبت بالأهمية التي توليها الصين للتعاون والاتصال في مجال حقوق الإنسان مع البلدان الأخرى، وأضافت أنها ترى أنه يجب، في حالات حقوق الإنسان والجهود المبذولة في هذا المجال، مراعاة مستوى التنمية والسياقات الثقافية والتاريخية والاجتماعية لكل بلد. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (ج) مواصلة استكشاف طرق تنمية وإعمال حقوق الإنسان على نحو متوافق مع خصائصها وواقعها واحتياجات المجتمع الصيني؛ (د) والمضي قدماً، وفقاً للمقتضيات التي يمليها واقعها الوطني، في إجراء الإصلاحات التشريعية والقضائية والإدارية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية للتصديق، في أقرب وقت ممكن، على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (هـ) والاضطلاع، في أقرب وقت ممكن، بإصدار وتنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010.

34- وأشاد الاتحاد الروسي بدور الصين في عمل مجلس حقوق الإنسان وجهودها الرامية إلى تعزيز التفاعل الدولي في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ أن التشديد المنصب في التقرير الوطني للصين على ضمان إعمال مجموعة من الحقوق الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك المسائل الخاصة برفع مستوى الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، تشديد في محله. وقال إن هذه السياسة من جانب حكومة أشد بلد في العالم اكتظاظا بالسكان تكتسي أهمية خاصة على ضوء الأزمة المالية العالمية. وتستثمر الصين موارد هائلة بهدف تنمية مقاطعة التبت؛ وفي هذا الصدد أوصى الاتحاد الروسي الصين بمواصلة استثمار الموارد المالية والمادية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد بأسره وفي منطقة التبت المستقلة ذاتيا بوجه خاص. ورحب بنجاح الصين في استنباط صيغة للتفاعل بين السلطات والمجتمع المدني يقبلها الطرفان، وأحاط علما بالتقدم المحرز في عمل أنظمة القضاء وإنفاذ القانون والسجون، وفي المسائل المتعلقة بفئات معينة في المجتمع.

35- وأشارت بوتان إلى أن الصين بلد نام ذو أراض شاسعة وسكان يشكلون 21 في المائة من سكان العالم. وأعربت عن تقديرها لاتباع الصين نهجاً يضع الشعب في صدارة الاهتمامات ويتوخى ضمان تحقيق تنمية شاملة ومنسقة ومستدامة من أجل إقامة مجتمع متآلف يتسم بالديمقراطية وسيادة القانون والإنصاف والعدل، كما هو مجسد في سياستها المتعلقة باتباع منظور علمي للتنمية. وطلبت من الصين أن تتقاسم مع غيرها من البلدان بعض الدروس المستفادة الرئيسية وأفضل الممارسات المستخلصة من تجربتها في الصياغة الدقيقة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ونجاحاتها الاقتصادية الساحقة، التي انطلقت بمستويات المعيشة من الفقر إلى الكفاف ومن الكفاف إلى الرخاء النسبي، بما في ذلك الوصول بالصين إلى أن تكون أول بلد في العالم حقق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالحد من الفقر. بيد أنها لاحظت أن نطاق هذه النجاحات وتأثيراتها تفاوتت بين الحضر والريف وفيما بين مناطق البلد المختلفة. وأوصت بوتان بأن تعزز الصين جهودها في مجال تخفيف حدة الفقر بغية مواصلة تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر. كما أوصت بالتركيز بشكل خاص على سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر وفيما بين المناطق. ولاحظت بوتان أن زيادة الاستثمار في تنمية مناطق الأقليات، بوسائل من بينها زيادة دعم التعليم الأساسي، والنهوض بالطب التقليدي والثقافات التقليدية، وتعزيز قدرات التنمية الذاتية، تدابير حددتها الحكومة باعتبارها أهدافا مستقبلية.

36- وإذ أشارت مصر إلى أن الصين حققت طفرات هامة على طريق التنمية الاقتصادية، حيث انتقلت خلال 30 سنة من كونها بلداً فقيراً إلى أن أصبحت ثالث أكبر اقتصاد في العالم، فإنها أعربت عن تأييدها المتواصل للصين في مساعيها الرامية إلى مواصلة التنمية وصون الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية. وامتدحت الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها المجسد في النص الدستوري الجديد. كما امتدحت جهود الصين الرامية إلى تحسين وتعزيز حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة التحديات المصاحبة لكونها بلدا يبلغ عدد سكانه 1.3 بليون نسمة. وقالت إنها تتفهم حاجة الصين إلى الإبقاء على عقوبة الإعدام، التي سلمت بأنها تخضع لسيطرة تامة وتطبق بحذر بالغ ولا تطبق على أي شخص دون سن الثامنة عشرة ولا على أية امرأة حامل. ورحبت برد سلطة إعادة النظر في أحكام الإعدام وإقرارها إلى المحكمة الشعبية العليا. وأوصت مصر بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة جهودها الوطنية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك في مجال تدعيم هيكلها الوطني لحقوق الإنسان؛ (ب) وكذلك، على ضوء واقعها الوطني، مواصلة تنفيذ سياسة السيطرة التامة على عقوبة الإعدام وتطبيقها.

37- ولاحظت ليبيا أن الصين نفذت إجراءات وسياسات كثيرة بغية تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، كما لاحظت التحديات الكثيرة التي تواجهها الصين. وأعربت عن تقديرها للاستراتيجيات التي تستخدمها الصين والدروس التي تستخلصها في سعيها إلى تحقيق الرخاء لجميع سكانها وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت بالجهود التي تبذلها الصين للانضمام إلى جميع الاتفاقات الدولية. وأوصت ليبيا بأن تنضم الصين إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

38- ورحبت المكسيك بجهود الصين في مجال حقوق الإنسان، وبصفة خاصة التقدم المحرز فيما يتعلق بالتعليم والعمل والصحة والإسكان والتحقيق المبكر للأهداف الإنمائية للألفية. وأحاطت علما مع الارتياح بالتدابير المتخذة لتهيئة الظروف المؤاتية للتصديق بسرعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي سيساعد على تحقيق مزيد من التحسينات في مجالات من بينها الإجراءات القانونية الواجبة، وحرية التعبير والرأي وحرية الدين والمعتقد وتكوين الجمعيات في جميع أنحاء البلد، والقيام بذلك دون تحفظات. ولاحظت المكسيك تعاون الصين مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التي تستقبل بعضهم منذ وقت طويل يرجع إلى عام 1994. وأشارت إلى انفتاح الصين في التصديق على عدد ضخم من صكوك حقوق الإنسان. كما أشارت المكسيك إلى أن من المستصوب مواصلة تعزيز التعاون مع الآليات الدولية، ولهذا السبب أوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) الاستجابة للطلبات المقدمة من المقررين الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسكن اللائق، والصحة، وحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، والنفايات السمية، لزيارة الصين؛ (ب) والنظر على نحو إيجابي في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشادت المكسيك بالصين لقيامها بتنفيذ ضمانات إضافية بخصوص تطبيق عقوبة الإعدام. وأوصت المكسيك، نظرا لأن هذا موضوع توليه أهمية قصوى، بأن تنظر الصين على نحو إيجابي في إعلان وقف لتطبيق عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها.

39- وأعربت سري لانكا، في معرض إشارتها إلى أن ماو تسي تونغ أعلن للعالم قبل 60 سنة أن الشعب الصيني هب، عن شعورها بالفخر لأن الشعب الصين اليوم أقوى منه في أي وقت مضى. واستشهدت بثورة عام 1949 السياسية والاجتماعية وبثورة التحديث الاقتصادي في عام 1978. وأشارت إلى أن الصين كفلت الحقوق السياسية لشعبها والحقوق في الاستقلال وتقرير المصير والسيادة والحق الاجتماعي والاقتصادي في التحرر من الاستغلال الإقطاعي وفي تلبية الاحتياجات المادية. وأعلنت سري لانكا رفضها للانتقادات الخبيثة الموجهة من الذين قطعوا الشعب الصيني إربا إربا في العهدين الاستعماري وشبه الاستعماري وفرضوا على الشعب الصيني عادة تعاطي الأفيون. كما أعربت عن رفضها للنقد المتعلق بالتبت، التي تعتبرها سري لانكا مقاطعة صينية لا يمكن التصرف فيها. وأوصت بما يلي: (أ) أن تتاح للعالم على نطاق أوسع خبرة الصين في الجمع بين دولة قوية واستقلال ذاتي إقليمي للأقليات العرقية؛ (ب) وأن تتاح لبقية العالم، بلغات دولية، خبرة الصين في مجالات الثورة الاقتصادية والتحديث وتلبية الاحتياجات المادية لأعداد هائلة من سكان الريف.

40- وأثنت جنوب أفريقيا على الصين لما وفرته من تضامن بشري ودعم غير مسبوقين لنضالها ضد جريمة الفصل العنصري. كما امتدحت الصين لاستضافتها، في عام 1995، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي أفضى إلى اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ورحبت بتحقيق الصين للأهداف الإنمائية للألفية في مجالات التعليم الابتدائي، بما في ذلك تحقيق هدف القضاء على التفاوتات بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين. كما رحبت بتعاون الصين مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة سلسلة الاتصالات ومشاريع التعاون في مجال حقوق الإنسان. وامتدحت التزام الصين بالقضاء التام على هذه الوفيات وبدعمها المتواصل لتحقيق النتائج الناجحة لمؤتمر استعراض ديربان من خلال تقديم الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه. وأوصت جنوب أفريقيا - وهي تضع في اعتبارها أنه لا يزال أمام الصين، شأنها شأن كل البلدان النامية، شوط يتعين عليها قطعه في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان - بأن تقوم الحكومة بما يلي: (أ) تكثيف جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحسين بنيتها الأساسية الصحية، بما في ذلك تيسير الحصول على الخدمات الصحية وبصفة خاصة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين والأقليات العرقية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني؛ (ب) وتكثيف تفاعلها مع المجتمع الدولي لتبادل أفضل الممارسات والتعاون فيما يتعلق بالإشراف والتدريب في مجال إنفاذ القانون بغية الإسهام في عملياتها المتعلقة بالإصلاح القضائي على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

41- وأعربت المملكة العربية السعودية عن تقديرها لما قدمته الصين من معلومات قيمة وما أدلت به من بيانات واضحة وما تبذله من جهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقالت إن الصين انضمت إلى أكثر من 25 صكا من صكوك حقوق الإنسان، من بينها ستة اتفاقات أساسية لحقوق الإنسان. وقد نفذت التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقدمت إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة تقاريرها الدورية المتعلقة بتنفيذ الصكوك المعنية. ويدل هذا بوضوح على قبول الصين للمسؤولية الدولية وعلى إرادتها السياسية والتزامها بتعزيز حقوق الإنسان. وسياسة الحوار والتعاون البناء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، التي تنتهجها الصين، والدعوات التي توجهها الصين إلى شتى مسؤولي الأمم المتحدة لزيارة البلد فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وتعاونها مع المكلفين بولايات وتيسيرها لعملهم، دليل آخر على إرادتها السياسية الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وبالنظر إلى هذا وإلى الدعوات التي توجهها الصين، أوصت المملكة العربية السعودية بأن تدعو الصين المقررين الخاصين الآخرين المعنيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى زيارة البلد.

42- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بالتقدم المحرز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتقدم المحرز في التخفيف الدائم للوائح المتعلقة بتقارير المراسلين الأجانب في الصين، والتقدم المحرز في إصلاح تطبيق عقوبة الإعدام، ولكنها أشارت إلى أنه لا يزال هناك افتقار إلى الشفافية فيما يتعلق باستخدام عقوبة الإعدام، التي ما زال من الممكن تطبيقها على 68 جريمة، من بينها جرائم غير عنيفة. وأعربت عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في منطقة التبت المستقلة ذاتيا ومناطق التبت الأخرى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الثقافية، بما في ذلك الحقوق الدينية، واستخدام وتدريس لغات الأقليات وتاريخها وثقافتها. واستفسرت عن خطط تعزيز حماية وسائط الإعلام الصينية، التي تواجه عوائق غير رسمية تعترض سبيل إعداد تقاريرها بحرية، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما استفسرت عن الكيفية التي تعتزم بها الصين تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب بشأن إعادة التثقيف عن طريق العمل، ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان، وحماية محامي الدفاع. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) إصدار جدول زمني واضح للعمل الموجه نحو التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (ب) وتقليص نطاق تطبيق عقوبة الإعدام، ونشر إحصائيات تبين أن استخدام عقوبة الإعدام يتناقص في الصين؛ (ج) وإصدار دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة الصين؛ (د) وزيادة إمكانية وصول المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك الدبلوماسيين ووسائط الإعلام الدولية، إلى مناطق التبت.

43- واستفسرت ألمانيا عن الجهود التي تبذلها الصين لتحقيق المكافحة الفعالة لتعذيب الأشخاص في مرافق الاحتجاز وإساءة معاملتهم، والجهود الرامية إلى ضمان عدم استخدام الأدلة المنتزعة تحت التعذيب ضد المدعى عليهم في الدعاوى الجنائية وتقديم مرتكبي أعمال تعذيب المحتجزين أو إساءة معاملتهم على نحو خطير، أو الموظفين الرسميين المسؤولين عن هذه الأعمال، إلى العدالة بغض النظر عن وظائفهم. وأوصت ألمانيا بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) إلغاء الاحتجاز الإداري والعمل القسري دون محاكمة عادلة، وتوفير تمثيل قانوني، وممارسة إشراف مستقل؛ (ب) وضمان أن يكون لكل شخص محتجز الحق في استقبال زوار على نحو منتظم وإمكانية الاستعانة بمحام على نحو دائم وآلية فعالة لتقديم الشكاوى؛ (ج) وضمان وضع جميع المحتجزين، بغض النظر عن جرائمهم، في مرافق تستوفي معايير لائقة ويعاملون فيها معاملة حسنة؛ (د) واتخاذ تدابير فعالة لتحسين تثقيف موظفي السجون وتدريبهم والإشراف عليهم؛ (ه) ومواصلة الجهود الرامية إلى تغيير ممارستها القانونية على نحو يفضي إلى تحقيق انخفاض ملحوظ في عدد أحكام الإعدام التي يجري فرضها وعدد الأشخاص الذين يتم إعدامهم؛ (و) والنظر في الإفراج المبكر عن المحتجزين من كبار السن أو ذوي الحالة الصحية الهشة؛ (ز) وإعادة النظر في نهجها المتبع تجاه المجموعات الدينية وممارسي الشعائر الدينية، بما في ذلك المجموعات غير المنظمة، والممارسون غير المنظمين، في الكنائس المعترف بها رسميا؛ (ح) وضمان ممارسة جميع مواطني الصين، بمن فيهم المنتمون إلى مجتمعات وديانات أقلياتها، الحرية الدينية وحرية المعتقد وحرية التعبد على نحو يتسم بالخصوصية.

44- ورحبت أوزبكستان بالجهود المبذولة في مجال حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحق في التنمية. وذكرت أوزبكستان أن العمل الشامل المحقق في الصين على نطاق واسع في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان يدل بوضوح على احترام الحكومة لالتزامها الدولي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وشددت على النتائج الإيجابية المحققة في مجال حماية حقوق المرأة والطفل، والتعليم وحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والصحة والرعاية الاجتماعية. ولاحظت أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010، التي تساعد على زيادة تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان في البلد وتضمن فعالية العمل في هذا المجال.

45- وأثنت السودان على الصين لتمسكها بعدم تجزؤ حقوق الإنسان، من خلال جمعها بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحق في التنمية وكذلك الحقوق السياسية والمدنية. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة في الأعوام الأخيرة لمواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، ومن بينها عدد من التدابير الرامية إلى تحسين النظام القضائي، بما في ذلك نظام "إعادة التثقيف من خلال العمل". وقالت إنها تفهم أن نظام إعادة التثقيف من خلال العمل نظام قانوني خاص يستند إلى واقع الصين. ولهذا النظام أساس قانوني واضح التحديد، وإجراءات إقرار صارمة، وقنوات للانتصاف القضائي التام. و"الخدمة الإصلاحية"، طبقا لفهم السودان، ترجمة أنسب لنظام "إعادة التثقيف من خلال العمل". وأوصت السودان بأن تعمل الصين بنشاط وحكمة على دفع عجلة إعادة التثقيف من خلال العمل وفقاً لواقعها الوطني.

46- وذكرت كوبا أن تاريخ الصين الطويل وعملها الشاق على مسار الألفية يفرضان الشعور بالعار على البلدان التي تنتقد الصين. وأشارت كوبا إلى أن وتيرة التغييرات في الصين اتسمت بقوة الاندفاع من حرب الأفيون المدمرة والحالة في هونغ كونغ، واكتشاف ماركو بولو للصين، إلى الاحتفال بالدورة الأولمبية. كما أشارت إلى أن الشعب الصيني قرر، في عام 1949، أن يسلك طريق التحرر والاشتراكية، الذي من خلاله تشارك كوبا الصين طموحاتها وآمالها وإنجازاتها وتحدياتها. وأشارت إلى جهود الصين الرامية إلى ضمان أن يتسنى للشعب الإفادة من الرخاء والرفاه والتي تحقق انتشال ملايين الأشخاص من براثن الفقر وإطعام أكثر من بليون شخص. وأشارت أيضاً إلى أن الشعب الصيني التزم بإنفاذ قوانين صارمة ضد الأنشطة الرامية إلى تدمير النظام. وأوصت كوبا بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك المصالح المشروعة للمنظمات والأفراد العاملين بإخلاص لمناصرة حقوق الإنسان للشعب الصيني؛ (ب) والاستمرار، على أساس الامتثال التام للقانون، في تجنب حدوث الإفلات من العقاب الذي ينشده الأشخاص الذين يصفون أنفسهم بأنهم مدافعون عن حقوق الإنسان بهدف الهجوم على مصالح دولة الصين وشعبها.

47- وأعربت غانا عن تقديرها لإسهام الصين المهم في عمل مجلس حقوق الإنسان والتزامها الهام بهذا العمل، وقالت إنها ترى أن جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في بلد مترامي الأطراف ومجتمع متعدد الأعراق جهود إيجابية. وامتدحت إنجازات عديدة للصين جديرة بالثناء من بينها تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية في فقر مدقع. كما لاحظت أنه جرى، قبل المواعيد المقررة، بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات الحد من الفقر والتعليم الابتدائي وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين. ولاحظت أن الحكومة حددت التدابير التي يلزم أن تتخذها لمواجهة التحديات. وطلبت غانا مزيداً من المعلومات بخصوص الكيفية التي تعتزم بها الصين تحقيق الأهداف الخاصة بإنشاء 24 مليون وظيفة في المدن والبلدات كل سنة على ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة.

48- وأشادت موزامبيق بإنجازات الصين الرائعة في مجالات التنمية والتعليم والصحة وتوفير السكن اللائق، ضمن غيرها من المجالات، وبجهود الصين الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وسلطت الضوء على إصدار برنامج للنهوض بالمرأة، يغطي الفترة من عام 1995 إلى عام 2010 ويحدد أولويات ومؤشرات النهوض بالمرأة. ولاحظت أن النساء يشكلن أكثر من 20 في المائة من عضوية البرلمان وأن الإناث يشكلن 45 في المائة من سوق العمل، وهذا أعلى من المتوسط العالمي. وأشارت إلى أن الصين قد حققت بالفعل هدفها الإنمائي للألفية المتعلق بالقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. وأوصت الصين بأن: (أ) تواصل الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز مركز المرأة وتعمل على التخلص تدريجيا من بعض المفاهيم التقليدية السائدة في المناطق الريفية، التي من المرجح أن ترسخ بعض الممارسات التي لا تزال تعوق التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

49- ورحبت أنغولا بالسياسات التي تنتهجها الصين لتعزيز المساواة بين الجنسين وأعربت عن ارتياحها لأن الصين حققت بنجاح هدف القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت الأهمية الكبرى التي تعلقها الصين على تعزيز الحق في العيش والحق في التنمية من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج سليمة موجهة إلى تحسين المستويات المعيشية لسكانها وتعزيز التقدم الاجتماعي. كما لاحظت أن الصين أصبحت أول بلد في العالم حقق هدف الحد من الفقر المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت الدور الهام الذي يتعين أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للصين بالتدخل في المجالات المختلفة مثل تخفيف حدة الفقر، والصحة، والتعليم، وحماية البيئة، وصون حقوق المواطنين. كما لاحظت بإيجابية وجود 000 387 منظمة غير حكومية مسجلة. ولاحظت أن الصين عدلت قانونها الخاص بالتعليم الإلزامي لجعله مجانيا في جميع

أرجاء البلد. وأوصت أنغولا بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) مواصلة تعزيز السياسات الرامية إلى النهوض بالتعليم والتصدي لأوجه الاختلال في التعليم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وفيما بين المناطق؛ (ب) وتقاسم الممارسات الجيدة التي أتاحت للصين بلوغ أهداف الحد من الفقر المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ج) ومواصلة سياساتها في مجال التعاون الدولي بغية مساعدة البلدان الأخرى في الجهود التي تبذلها لإعمال الحق في التنمية.

50- ولاحظت فييت نام أن الصين بلد نام متعدد الأعراق ومتعدد الديانات يوجد فيه أكبر عدد سكان في العالم. وأشادت إشادة كبيرة بالسياسة الإنمائية المتمحورة حول الشعب وبجهود الحكومة والشعب الحازمة التي حققت إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان، تجلت بوضوح بالغ في تحسين كفالة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، والرعاية الخاصة للأقليات العرقية والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والإنجاز المبكر لكثير من الأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت بحوارات الصين بخصوص حقوق الإنسان مع البلدان على مر السنين وبتعاونها الفعال مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما رحبت فييت نام بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010، الخاصة بالصين، التي تنطوي على تحديد تدابير معينة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأوصت بأن تواصل الصين جهودها في مجالي الإصلاحات القانونية والقضائية والتنمية الاقتصادية وغيرهما من المجالات بغية النهوض بمجتمع متآلف وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. كما أوصت فييت نام بأن تتقاسم الصين مع المجتمع الدولي خبرتها في تعزيز الحق في التنمية والحد من الفقر.

51- وامتدح المغرب مشاورات الصين في مجال حقوق الإنسان مع جماعات المجتمع المدني. وذكر أن التقرير الوطني شفاف ويظهر بوضوح القيود التي تعمل في ظلها الحكومة على كفالة ممارسة جميع هذه الحقوق. وأعرب عن اهتمام خاص بحقوق العمل وحقوق العمال المهاجرين، الذين يوفرون مساهمة مهمة للتنمية الاقتصادية للصين. ورحب بالجهود المبذولة لحماية حقوق ومصالح هذه الفئة من السكان. كما هنأ المغرب الحكومة الصينية على الجهود التي تبذلها لحل عدد من المشاكل التي تواجه المهاجرين، ومن أمثلة هذه الجهود زيادة الحماية التأمينية للعمال المهاجرين وتقديم خدمات ضرورية معينة إليهم. ولاحظ المغرب أن الأزمة المالية الدولية أدت إلى انخفاض فرص العمل في المناطق الريفية وأوصى بأن تعتمد الحكومة تدابير خاصة في سياق الأزمة هذا لضمان حماية الحقوق في هذا المجال.

52- وامتدحت عمان الأهمية الكبرى التي تعلقها الصين على إعمال حقوق الإنسان وحمايتها وأشارت إلى نجاح الصين في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي معرض الإشارة إلى أن الوحدة الوطنية، بالنظر إلى التنوع الشديد الذي يتسم به البلد، بالغة الأهمية للصين، رحبت بالأهمية الضرورية التي تعلقها الصين على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واستفسرت عن التحديات الموضوعية التي تواجه الصين. وأوصت عمان بأن تواصل الصين جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

53- وأشادت الإمارات العربية المتحدة بالتقدم الذي أحرزته الصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية، منذ أن اعتمدت سياسة انفتاح وإصلاح. وقالت إن الصين شهدت زيادة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأبدت تقديرها للجهود التي تبذلها الصين لتحسين مؤسساتها القضائية وتحقيق إصلاحاتها الشاملة. وأعربت عن إعجابها بالإنجازات التي أحرزتها الصين فيما يتعلق بتوسيع نطاق إقامة العدل في المجتمع من خلال ضمان الحق في الدفاع، ونظام المحاكم الشعبية، والمحاكمة أمام هيئة محلفين. وبالنظر إلى الجهود التي تبذلها الصين لكفالة الحق في محاكمة عادلة، أوصت بأن تواصل الصين تعزيز أجهزتها القضائية من خلال تنظيم حلقات دراسية تدريبية لقضاتها والعاملين في هيئتها القضائية.

54- ولاحظت نيكاراغوا أن احترام حقوق الإنسان وحمايتها، المنصوص عليهما في دستور الصين، هدفان دائمان وراسخان تعمل على تحقيقهما الحكومة، التي تتبع نهجاً تشاركياً على الصعيد الدولي. والصين، بوصفها طرفا في 25 اتفاقية دولية لحقوق الإنسان وجهة راعية لعدد من المنتديات الدولية، تتعاون تعاونا جيدا مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومع أعمال المجلس بروح من الانفتاح والمسؤولية على أساس الحوار. ومع بلد بهذا الاتساع والتنوع، يلزم أن يضع المرء في الاعتبار التاريخ والواقع الاجتماعي والاقتصادي. ولاحظت أيضاً أنه لئن كان الفقر والأزمة العالمية الراهنة مجرد عقبتين من العقبات الرئيسية التي تواجهها الصين، التي يوجد فيها 21 في المائة من سكان العالم، في كفالة الممارسة التامة لحقوق الإنسان، فإن الصين لا تدخر جهدا، وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية، في عملها على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب. وأبدت تقديرها للنتائج الملموسة التي حققتها الصين وأوصت بأن تواصل الصين تحسين نوعية حياة شعبها من خلال كفالة تمتعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملاً بالمعايير الدولية.

55- ورحبت الهند بالتزام الصين بالانخراط في اتصالات وتعاون مع البلدان الأخرى في مجال حقوق الإنسان وفي الترويج لنهج غير انتقائي على الصعيد الدولي. وامتدحت الأشواط الهائلة التي قطعتها الصين في الحد من الفقر وبلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية قبل المواعيد المحددة لتحقيقها. كما أحاطت علما مع الاهتمام بأنه يجري إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010، وهي خطة ستحدد التدابير التي يتعين أن تتخذها الإدارات الحكومية والوكالات الإنمائية.

56- ولاحظت فرنسا أن تقارير المنظمات غير الحكومية كثيرا ما تشير إلى وجود طرق مختلفة للاعتقال، مثل الاحتجاز، والإقامة الجبرية، والسجون السرية، وإعادة التثقيف من خلال مراكز العمل. وسألت عن ما إذا كانت هناك أية إصلاحات معتزمة بشأن هذه المسألة وعن ماهية التقدم المحرز في تحسين حالة إعادة التثقيف من خلال العمل. واستفسرت فرنسا عن التقدم المحرز في اعتماد قانون لكفالة الحماية القانونية للأشخاص المصابين بأمراض عقلية. وسألت عن الدور الجديد الذي تضطلع به المحكمة الشعبية العليا فيما يتعلق بإصدار أحكام الإعدام. وإذ لاحظت فرنسا أن القانون المتعلق بعمل الصحفيين الأجانب يشكل أول خطوة نحو تحقيق احترام حرية التنقل والإعلام، فإنها أوصت بأن: (أ) يوسع نطاق أحكام هذا القانون بحيث تشمل الصحفيين الصينيين. واستفسرت فرنسا عن التقدم المحرز في اعتماد نصوص تشريعية وتنظيمية للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأوصت الصين بأن: (ب) تعلن جدولا زمنيا دقيقا للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولاعتماد التدابير اللازمة للتصديق عليه. وأوصت فرنسا بأن يجري: (ج) تقليص العدد الكبير من الجرائم التي تخضع لعقوبة الإعدام وبالتحديد، في المقام الأول، الجرائم الاقتصادية، وكذلك إلغاء عقوبة الإعدام وزيادة الشفافية بشأن هذه المسألة عن طريق نشر الإحصائيات الرسمية الوطنية. كما أوصت فرنسا الصين بأن: (د) تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

57- وأشاد اليمن بالاهتمام الكبير الذي توليه الصين لتوصيات الهيئات الدولية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض عقلية، وأشار إلى إنشاء هيئات وطنية لإيلاء مزيد من الاهتمام لهؤلاء الأشخاص ولحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن البرنامج الوطني لتخفيف عبء الديون ساهم في تخفيف معاناة 10 ملايين شخص معوق يعيشون في المناطق الريفية وإن 15 مليون مواطن صيني تمكنوا من التمتع بمزيد من الحريات والحقوق. وأشاد بالجهود المبذولة لضمان احترام حقوقهم المشروعة. ورحب باستضافة الصين دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين وأوصى بأن تواصل جهودها في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان إسهامهم في الحياة الاجتماعية، باعتبارهم شركاء فعالين.

58- وقال الأردن إن مما يبعث على التشجيع انضمام الصين إلى عدد كبير من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب عن سروره لأن الصين تتخذ خطوات بغية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولاحظ أن الصين حرصت على تكملة التزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عن طريق سن قوانين كثيرة تتعلق بحقوق الإنسان. وأشاد بالصين لاعتمادها تدابير تهدف إلى تقييد تطبيق عقوبة الإعدام وأعرب عن أمله في أن تواصل جهودها في هذا الصدد. ولاحظ أن تنفيذ المنظور العلمي للتنمية أثبت فعاليته لأنه يضع الشعب في صدارة الاهتمامات ويتوخى تناول حقوقهم واحتياجاتهم بطريقة شاملة في مسعى لبناء مجتمع متآلف وتمكين الصين بالتالي من تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وامتدح الأردن الصين لقيامها بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال تنفيذ برامج متتابعة، تشدد على تثقيف وتدريب الموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأوصى الأردن بأن تواصل الصين التركيز على الشعب بوصفه محور التنمية في مجتمع متآلف للجميع كيما يتسنى أن يعزز هذا النهج النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أوصى بتكثيف حملات التوعية بحقوق الإنسان وتوفير برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للعاملين في الهيئة القضائية وموظفي إنفاذ القانون والمحامين وتحسين هذه البرامج.

59- وأشادت جمهورية إيران الإسلامية بالتزام الصين القوي بحقوق الإنسان، ورحبت بانفتاحها في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وكذلك بتنميتها الاقتصادية الرائعة خلال العقود الثلاثة الماضية وبالتقدم الكبير المحرز في تمتع الشعب الصيني بجميع حقوق الإنسان. وفي معرض الإشارة إلى التزام الصين بالتعاون مع البلدان الأخرى في الترويج لنهج عادل وموضوعي وغير انتقائي يتبعه المجتمع الدولي فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، سألت عن الخطوات المتعلقة بإشراك البلدان على الصعيدين الإقليمي والدولي في الحوار والتعاون في هذا الصدد. وإذ أشارت إيران إلى أن تطوير شبكة الإنترنت بوجه عام شيء إيجابي ولكن لا يمكن أبداً

الاستخفاف بالتأثير السلبي لهذه الشبكة، فإنها أوصت بوجوب أن تقوم الصين، مع ضمانها لحرية الكلام، بتعزيز إدارة شبكة الإنترنت للتأكد من منع ما تتضمنه من برامج تحرض على الحرب أو الكراهية العنصرية أو تشويه صورة الأديان، ومن حظر أو تقييد المواقع الإلكترونية الإباحية الضارة بالأطفال والقصر.

60- وشكر الوفد جميع البلدان التي تكلمت بإيجابية عن جهود الصين في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما شكرها على أسئلتها وتوصياتها الهامة الكثيرة. بيد أن الوفد أشار بأسف إلى البيانات المسيسة التي أدلت بها بلدان معينة وأعرب عن رفضه القاطع لها.

61- وقال الوفد إن الصين تعمل جاهدة على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، ودفع عجلة الديمقراطية والتطوير المؤسسي لسيادة القانون من أجل ضمان الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية. وقد حققت التدابير والاستراتيجية الناجحة للتخفيف من حدة الفقر، التي تنفذها الصين منذ عام 1986، نتائج هائلة. والسبب الرئيسي هو أن الصين تلتزم بسياسة إصلاح وانفتاح قائمة على أسلس وضعها الوطني. والوسائل الأربع في هذا الصدد هي: دور الحكومة القيادي؛ ونهج تشاركي يتبعه المجتمع بأسره؛ والتشجيع على الاعتماد على الذات؛ وزيادة جهود إقامة البنية الأساسية وبناء القدرات في هذه المجالات. وشكر الوفد جميع البلدان المعنية ووكالات الأمم المتحدة على مساعدتها في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

62- وإذ لاحظت الحكومة أن الأزمة المالية العالمية أصابت الصين أيضاً وأسفرت عن ارتفاع أرقام البطالة، فإنها اعتمدت تدابير لضمان توفير فرص العمل بوسائل من بينها تقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات كثيفة العمالة وصناعات الخدمات، وتقديم حوافز إلى الشركات لكي لا تسرح العاملين، ومساعدة العمال الريفيين المهاجرين على العثور على فرص عمل وكذلك على توفير فرص عمل.

63- وذكر الوفد أن مبدأ الصين في الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان هو أن "التصديق يحين موعده عندما يكون الوضع مناسبا". ولا تبدي أي تحفظ إلا عندما يقتضيه الوضع الداخلي. وقد وقعت الصين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي تقوم الآن بتعديل القوانين المحلية، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة التثقيف من خلال العمل، وتعديل قوانين الإجراءات الجنائية لإزالة أي تعارض محتمل مع العهد. والصين جادة جدا تجاه التزاماتها التعاهدية، وتعلق أهمية على توصيات هيئات المعاهدات وتدرس بعناية جميع توصياتها المعقولة والقابلة للتطبيق وتنفذها بنشاط.

64- وتغطي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي ستصدر قريبا، تخفيف حدة الفقر، والصحة، والإسكان، وحقوق المرأة والطفل، وتحسين القضاء. وقد أجرت الحكومة، أثناء إعدادها، مشاورات واسعة النطاق مع منظمات المجتمع المدني بما فيها الاتحاد النسائي لعموم الصين واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسة الصينية لبحوث حقوق الإنسان. وستشارك هذه المنظمات في الإشراف على الخطة وتنفيذها.

65- وقال الوفد إن الصين تتعاون جيدا مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وترد بإيجابية على كل البلاغات المحالة إليها من هذه الآلية. وقد استقبلت في الأعوام الأخيرة ست زيارات من المقررين الخاصين المعنيين بالتعذيب وحرية الدين والتعليم والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وستواصل توجيه دعوات إلى المقررين الخاصين، وهي تنظر الآن في دعوة أحدهم لزيارة البلد في عام 2009. وتولي الصين أهمية كبرى لتقاريرهم وتنفذ بنشاط التوصيات المعقولة. وأشار الوفد إلى أن الصين قامت عدة مرات بتقديم معلومات إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب عن تنفيذ توصياته.

66- وفيما يتعلق بالاحتجاز الإداري وإعادة التثقيف من خلال العمل، قال الوفد إن الاحتجاز الإداري جزاء إداري يقيد بصفة مؤقتة حرية شخص ما. وهو يطبق على الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات أقل من الفعل الإجرامي ويمكن الطعن فيه عن طريق طلب إعادة النظر الإدارية أو الاحتكام إلى لقضاء الإداري. والنظام الصيني لإعادة التثقيف من خلال العمل مماثل لنظام الخدمة الإصلاحية في بلدان أخرى ويطبق على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم لا تفرض على مرتكبها عقوبة جنائية. ويوجد 320 مركزاً من هذا القبيل في الصين يبلغ عدد نزلائها 000 190 شخص. والأساس القانوني الرئيسي لهذا النظام منصوص عليه في قوانين محددة مختلفة، أقرتها أو أجازتها اللجنة الدائمة للمجلس الوطني. وقد قررت هذه اللجنة الدائمة وضع قانون بشأن الخدمات الإصلاحية، يتوخى فيه إجراء إصلاح في نظام إعادة التثقيف من خلال العمل.

67- وأشار الوفد إلى أن الظروف الحالية لا تتيح إلغاء عقوبة الإعدام ولكن استخدام هذه العقوبة خاضع لسيطرة تامة. وفي الواقع العملي، لا تطبق عقوبة الإعدام إلا على مرتكبي الجرائم البالغة الخطورة ولا تستخدم في معظم الجرائم التي يمكن تطبيقها عليها. وإذا لم يرتكب شخص، محكوم عليه بالإعدام مع إيقاف التنفيذ لمدة سنتين، أي جرائم أخرى خلال فترة إيقاف التنفيذ، فإن الحكم الصادر ضده يخفف إلى حكم آخر. وقد جرى إيلاء اعتبار إيجابي للاقتراح الخاص بتقليص عدد الجرائم الخاضعة لعقوبة الإعدام، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الخالية من العنف.

68- وفيما يتصل بمسألة استقلال القضاء، أشار الوفد إلى أن الدستور والقانون في الصين ينصان على وجوب أن تضطلع المحاكم بسلطاتها القضائية على نحو مستقل ومتحرر من أي تدخل من الفروع الإدارية والهيئات المجتمعية والأفراد. وقال الوفد إنه جرى تعديل القانون المتعلق بالمحامين وإن قانون التعويض الذي تمنحه الدولة وقانون الإجراءات الجنائية مدرجان الآن على جدول أعمال المجلس الوطني لنواب الشعب بغية العمل على تحقيق العدالة والمساواة في النظام القضائي للصين. ويجري تنفيذ برامج الإصلاح القضائي وتدريب أعضاء الهيئة القضائية.

69- وفيما يتعلق بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، أشار الوفد إلى أن عدد حالات التعذيب يتناقص وأن البلد لن يسمح أبدا بممارسة التعذيب ضد المجموعات العرقية أو المؤمنين بعقائد دينية أو المجموعات الأخرى. وقال الوفد إن القانون يحظر بوضوح إنشاء مرافق احتجاز سرية، وإنه لا توجد سجون سوداء في البلد. وبموجب القانون الجنائي، تشكل أعمال جمع الأدلة باستخدام العنف، أو الاحتجاز غير القانوني أو العقاب البدني للمحتجزين، جرائم. كما يحظر القانون المتعلق بمرافق الاحتجاز أي إساءة معاملة، بدنية أو لفظية، للمحتجزين. وتوجد آلية ضمانات شاملة ضد التعذيب في جميع السجون ومرافق الاحتجاز، تتألف من أربعة مستويات: المستوى الأول هو الانضباط والإشراف الداخليين في كل مرفق، والمستوى الثاني هو الإشراف بمعرفة هيئات النيابة العامة، والمستوى الثالث هو المجلس الوطني لنواب الشعب أو المؤتمرات الاستشارية السياسية، والمستوى الرابع هو وحدة خاصة للتحقيق في حالات إدعاء حدوث تعذيب ومعالجتها. ويحق لضحايا التعذيب طلب تعويض بموجب القانون.

70- وأفاد الوفد بأن القانون المعدل المتعلق بالمحامين يحتوي على أحكام واضحة لحماية حقوق المحامين وحريتهم الشخصية وحصاناتهم من العقوبات على الكلمات التي يدافعون فيها دفاعا قانونيا عن عملائهم في الدعاوى الجنائية. بيد أن من الطبيعي، عندما تنطوي قضية على أسرار للدولة، أن تفرض قيود معينة على اللقاءات بين المشتبه فيهم ومحاميهم. ويجري النظر في تعديل قانون الإجراءات الجنائية بغية زيادة تعزيز دور المحامين في الدعاوى الجنائية.

71- وفيما يتعلق بحرية الكلام والتعبير، أشار الوفد إلى أن قوانين الصين تنص على ضمانات كاملة. وقال إن الحكومة تشجع وسائط الإعلام على الاضطلاع بدور رقابي وإنه لا توجد رقابة مفروضة في البلد. وتسترعي وسائط الإعلام انتباه الجماهير إلى الأخبار الهامة مثل موضوع مسحوق الحليب الملوث. ولم يخضع أي فرد أو صحيفة للعقاب بسبب الإعراب عن آراء أو وجهات نظر هذا الفرد أو هذه الصحيفة. ويضمن القانون بشكل تام حرية الصحفيين في تقديم التقارير عن أخبارهم. وقد يواجه بعض الصحفيين، عند تقديم تقارير عن أخبار حساسة معينة، عوائق أو ضغوطا، وهذا أمر يعكس خصائص المهنة. ولكن هذه العوائق لا تأتي من الحكومة وإنما تأتي من بعض الأطراف المعنية ذات المصالح. وتتصدى الحكومة والهيئة القضائية لحالات التحرش بالصحفيين هذه طبقا للقانون. ويحظر القانون الصيني استخدام شبكة الإنترنت أو وسائط الإعلام الجماهيري الأخرى لاختلاق الشائعات أو للتحريض على الإطاحة بالحكومة أو تجزئة الأراضي الوطنية، أو للتحريض على إشاعة الكراهية فيما بين المجموعات العرقية والتمييز الديني. وهذه الأحكام القانونية متوافقة مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

72- وأحاطت البحرين علما بالتدابير التي تتخذها الصين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشادت بالجهود المبذولة، وبصفة خاصة العمل المضطلع به لضمان توافر الرعاية الصحية في جميع أرجاء البلد، وهو ما تثبته زيادة عدد مرافق البنية الأساسية للمستشفيات. ورحبت بالجهود التي تبذلها الصين لتحقيق انخفاض في معدلات الوفيات وزيادة في متوسط العمر المتوقع. وشددت على أن الصين هي أول بلد نام تغلب على الجدري واستأصله. كما رحبت بالتدابير التي تتخذها الصين للقضاء على المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وأشارت إلى أنه يجري إصلاح المؤسسات الصحية. وأوصت البحرين بأن تواصل الصين جهودها الرامية إلى ضمان الرفاه، الذي يتيح لجميع المرضى التمتع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية.

73- وأشادت زمبابوي بإنجازات الصين الاقتصادية الأخيرة، التي كفلت تحسين إعمال الحقوق الاجتماعية الاقتصادية لشعبها، والتي لا يمكن قياسها بمعيار أفضل من المعيار المتمثل في أن الصين بلغت مؤخرا مرتبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم. كما أشادت بالصين لما أحرزته من تقدم اجتماعي اقتصادي وسياسي وتقني وثقافي وإنجازات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنمية حريات الكلام والرأي والتعبير والفكر وسن قوانين تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأوصت زمبابوي بأن تواصل الصين برامجها للحد من الفقر وأن تواصل دعم وتشجيع زيادة تنمية استخدام وسائط الإعلام الصينية للغة الإنكليزية وغيرها من اللغات الأجنبية. ومن شأن هذا أن يساعد العالم الخارجي على فهم الصين فهما أفضل، بما في ذلك توفير التغطية الإعلامية الموضوعية للصين، وهي بلد نام كثيرا جدا ما يتعرض لسوء فهم متعمد وصارخ من قبل بعض وسائط الإعلام الدولية.

74- وأحاطت إندونيسيا علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الصين لتحسين وتدعيم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتي من أمثلتها تصديق الصين على ست اتفاقيات أساسية لحقوق الإنسان. والصين أشد بلد في العالم اكتظاظا بالسكان، وتوجد فيها مجتمعات مختلفة متعددة الأعراق تنتمي إلى بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة وتعيش معا في سلام. وأشادت إندونيسيا بجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التآلف والتفاهم فيما بين هذه المجتمعات وداخل المجموعات الدينية المختلفة. واستفسرت إندونيسيا عن ما إذا كانت لدى الصين أي خطط للتصديق على مزيد من الاتفاقيات الدولية وما إذا كانت تعتزم تنفيذ معايير تشريعية ذات صلة بالإصلاحات القضائية في المستقبل القريب. وأوصت بأن تكفل الصين تنفيذ التشريع المتعلق بتدابير الإصلاح القضائي التي تم تحديدها في نهاية عام 2008. وأعربت عن اعتقادها أن من شأن هذا أن يساعد على زيادة تعزيز النظام القضائي للصين وأن يساعد بالتالي على دعم مواءمة قوانين الصين وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة.

75- وأحاطت اليابان علما بإنجازات الصين في كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعبها منذ أن اعتمدت سياسة الانفتاح والإصلاح في عام 1978. وأشادت بالإنجازات المحققة حتى الآن ولكنها أعربت عن أملها في أن تواصل الصين جهودها الرامية إلى زيادة النهوض بتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية لشعبها، بما في ذلك التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أحاطت اليابان علما بأن الصين، باعتبارها بلدا متعدد الأعراق، اعتمدت تدابير تفضيلية مختلفة لصالح أقلياتها العرقية، بما فيها أهل التبت والويغور، وتقدم مساعدات اقتصادية واجتماعية مختلفة إلى الأقليات نظرا لأنها تهدف إلى تحقيق وجود "مجتمع متآلف". وأوصت بأن تواصل الصين جهودها الرامية إلى زيادة ضمان تمتع الأقليات العرقية بالمجموعة الكاملة لحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الثقافية. وإذ أخذت علما بالخطوات الملموسة المتخذة لكفالة حرية الصحافة والإفصاح عن المعلومات بموجب سياسة "وضع الشعب في صدارة الاهتمامات"، مثل اللوائح الجديدة المتعلقة بأنشطة الصحفيين الأجانب الخاصة بإعداد ونشر التقارير الإخبارية، فإنها أعربت عن الأمل في أن تنفذ الصين هذه اللوائح تنفيذاً تاماً وأن تعزز النهوض بسياساتها وتدابيرها في هذا الصدد. كما أحاطت اليابان علما بنشر ورقة بيضاء، في شباط/فبراير 2008، عن سيادة القانون في الصين.

76- وأشارت بنن إلى أن الصين بلد التناقضات بلا منازع. فالصين، وهي بلد ذو حضارة عمرها آلاف السنين، حولت نفسها من شبه مستعمرة من القرن التاسع عشر وتحررت من السيطرة الأجنبية في عام 1949. ولم تستعد الصين، ذات الأراضي الشاسعة والسكان الذين يزيد عددهم على بليون نسمة، سيادتها على هونغ كونغ وماكاو إلا في عامي 1997 و1999 على التوالي. وقد عرفت الصين مؤخرا أوجه عدم مساواة واضحة، تشكل التحديات الرئيسية التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأعربت بنن عن تضامنها مع الصين فيما يتعلق بالحلول التي ينبغي الاضطلاع بها لمعالجة المشاكل المختلفة المرتبطة بالاحترام العام لحقوق الإنسان في أراضيها الشاسعة. وأشادت بنن بالتقدم المحرز في احترام حقوق الإنسان وسلمت بالتحديات المتواصلة التي تواجهها الصين. واستفسرت بنن عن أولويات الصين فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، وعن الأسباب التي دفعت الصين إلى أن ترى أن من الضروري أن تكون لديها خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010. وأوصت بنن بأن تواصل المنطقتان الإداريتان الخاصتان العمل وفقاً لواقعهما وأن تحافظا على احترام الحقوق المختلفة لمواطنيهما في إطار احترام قوانينهما.

77- وأحاطت مالي علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في قطاعات كثيرة، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان، وأشادت بالنتائج الإيجابية المحققة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي معرض الإحاطة علما بالصعوبات والقيود المذكورة في التقرير الوطني، قالت مالي إنها تظل مقتنعة بأن الصين ستحقق، بفضل تصميمها، الأهداف التي حددتها لنفسها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها داخل حدودها.

78- وأشارت غابون إلى أنها تتمتع بعلاقات دبلوماسية ودية مع الصين منذ الستينيات من القرن الماضي، وهي علاقات تشكل شراكة دينامية، مع وجود مشاريع ملموسة عديدة في مختلف قطاعات اقتصاد غابون. وقالت إن قضايا حقوق الإنسان في الصين تجتنب دائما الاهتمام الدولي وإن هذا الاستعراض يتيح للصين فرصة ممتازة لكي تبين للعالم أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكلان أولوية وطنية. وتنفذ الصين، منذ عام 1986، برامج لنشر المعرفة بالقانون، ويركز خامس هذه البرامج (2006-2010) على تثقيف وتدريب الموظفين الرسميين في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتدعم الحكومة الصينية مشاركة المجتمع المدني في أنشطتها المتعلقة بإذكاء الوعي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهو ما يتيح للمنظمات غير الحكومية البالغ عددها 000 387 منظمة تنفيذ إجراءات في مجالات مختلفة مثل الحد من الفقر، والصحة، والتعليم، وحماية البيئة، وحماية حقوق المواطنين. وأحاطت غابون علما بتقدم الصين السريع نحو تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأكثر من 250 قانوناً لحماية حقوق الإنسان، ومشاركتها النشطة في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ودورها الهام في إنشاء المجلس الجديد. وشجعت غابون الصين على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

79- وأيدت فنلندا تقديرها لجهود الصين الرامية إلى الحفاظ على نظام عدالة عامل. ولاحظت أنه حدث بعض التحسن بخصوص "الحق في الدفاع" ولكن تنفيذ هذه الأحكام الجديدة قد يكون صعبا بسبب استمرار وجود التشريعات المتناقضة، بما فيها قانون الإجراءات الجنائية. وأوصت فنلندا الصين بأن: (أ) تتخذ تدابير فعالة لضمان أن يتمكن المحامون من الدفاع عن عملائهم دون خوف من التحرش بهم وأن يتمكنوا من المشاركة في إدارة منظماتهم المهنية. ولاحظت فنلندا أن الممارسة الضخمة لعمل الأطفال مستمرة، على الرغم من أن القوانين الصينية تحظر تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة، ولا سيما في القطاع الخاص، وأن الأطفال يعملون في أوضاع اعتسافية في إطار البرامج المسماة "برامج العمل والدراسة". وطلبت مزيداً من المعلومات بشأن التدابير المتوخاة لمنع استخدام عمل الأطفال، وتنفيذ القوانين ذات الصلة، وأوصت فنلندا الصين بأن: (ب) تضع وتعتمد سياسة شاملة لمكافحة عمل الأطفال. كما أوصت فنلندا الصين بأن: (ج) تسحب تحفظها على المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل.

80- ورحبت فلسطين بالجهود التي تبذلها الصين لتمكين جميع قطاعات المجتمع من الوصول إلى التعليم عن طريق تقديم المنح والإعانات المالية، بما في ذلك تقديمها إلى الأقليات. كما أشادت بالتدابير والإجراءات المتخذة لدعم القطاع الصحي، وبصفة خاصة مكافحة الأمراض المعدية، ولضمان التغطية بالخدمات الأساسية للرعاية الصحية الأولية. وامتدحت الصين أيضاً لمناهضتها التمييز ضد المرأة، ولا سيما لعقدها المؤتمر العالمي المعني بالمرأة في عام 1995. واستفسرت عن التدابير والإجراءات التي تتخذها الصين لضمان توافر فرص العمل للجميع على ضوء الزيادة في أعداد الأشخاص الحاصلين على درجات علمية وعن البرامج التي تتوخى الصين الاضطلاع بها لتلبية احتياجات سكانها.

81- ورحبت لاتفيا، فيما يتعلق بالملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، بإنجازات الصين الرائعة في الحد من الفقر، التي مكنتها من بلوغ بعض الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية قبل الموعد المحدد لتحقيقها. وأعربت عن تقديرها لرد الصين على الأسئلة المتعلقة بالتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وإذ أحاطت علما بالتعاون الجاري مع المقررين الخاصين وبطلبات الزيارة التي قدمها عدة مقررين خاصين ولم يبت فيها بعد، أوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) تعزيز التعاون مع المقررين الخاصين؛ (ب) والنظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد.

82- وأشادت الجمهورية التشيكية بإنجازات الصين في مجال مكافحة الفقر، وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتحسين التنفيذ الوطني لاتفاقية مناهضة التعذيب، ووضع إجراء مستقل وفعال لتقديم ضحايا التعذيب للشكاوى، ومراجعة مدى امتثالها لمبدأ "عدم الإعادة القسرية"؛ (ب) وإعادة النظر في تشريعاتها وممارساتها التي تنتهك الحق في حرية التعبير وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين في هذا الخصوص، مثل السيد بالجور نوربو والأشخاص الموقوفين فيما يتصل بالميثاق 08. وفيما يتعلق بالحق في محاكمة عادلة، أوصت الجمهورية التشيكية بأن تقوم الصين بما يلي: (ج) إصلاح قانونها الخاص بأسرار الدولة وتعاريف الجرائم على أنها تحريض على الإطاحة بسلطة الدولة كيما لا يتسنى استغلالها لاضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان وبصفة خاصة مقدمي الالتماسات والصحفيين؛ (د) وضمان استقلال القضاء والمحامين؛ (ه) وإلغاء نظام إعادة التثقيف من خلال العمل والسجون السوداء. وفيما يتصل بحماية حقوق الإنسان للأقليات القومية، بما في ذلك أهل التبت والويغور، أوصت الجمهورية التشيكية الصين بأن: (و) تراجع القوانين

والممارسات وبصفة خاصة فيما يتعلق بضمان حرية الدين وحرية التنقل وحماية ثقافتها ولغتها. وبالنسبة للتبت، أوصت الجمهورية التشيكية بأن تقوم الصين بما يلي: (ز) إنهاء "حملة الضرب بقوة" المقترنة بانتهاكات خطيرة عديدة لحقوق الإنسان؛ (ح) والتحقيق في جميع الأعمال الوحشية وأعمال التعذيب على يد الشرطة، مثل وفاة السيد بيما تسيباك في تشامبو في كانون الثاني/يناير هذا العام؛ (ط) وضمان حماية الحق في التجمع السلمي وإطلاق سراح جميع الأشخاص الموقوفين في هذا الخصوص، مثل السيدة تاشي تاو والسيدة دهونغتسو في مقاطعة كاردزي.

83- وأعربت نيوزيلندا عن تقديرها لإنجازات الصين خلال الأعوام الثلاثين الماضية في انتشال مواطنيها من براثن الفقر. وقالت إن الصين، في سعيها إلى الحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان، لاحظت أنه ما زال هناك كثير من العمل يتعين القيام به في مجال حقوق الإنسان. وفي معرض الإشارة إلى أن إنشاء مؤسسة وطنية كاملة التمويل ومستقلة لحقوق الإنسان ثبت أنه مفيد في عدد من البلدان، أوصت نيوزيلندا الصين بأن: (أ) تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، طبقا لمبادئ باريس. ولاحظت نيوزيلندا مع القلق الادعاءات المستمرة بخصوص استخدام العمل القسري كتدبير إصلاحي، والتعذيب والاحتجاز دون محاكمة وإساءة معاملة المشتبه فيهم في مخافر الشرطة، والتحرش بالمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والقيود المستمرة على حرية الدين والإعلام والتعبير. وأوصت نيوزيلندا الصين بأن: (ب) تعمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على مواجهة هذه التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي معرض الترحيب بالانخفاض الواضح في عدد حالات تنفيذ أحكام الإعدام في الصين منذ عودة حق إعادة النظر في أحكام الإعدام إلى المحكمة الشعبية العليا في عام 2007، أوصت نيوزيلندا بأن: (ج) يواصل الإصلاح الموجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في نهاية المطاف، بما في ذلك زيادة الشفافية فيما يتعلق باستخدامها. كما أوصت نيوزيلندا الصين بأن: (د) تجري مراجعة لتطبيقها لضمانات عام 1984، كما اعتمدت بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1984/50. وأحاطت علما بتقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان يشير إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في التبت والتي أثارها المقررون الخاصون والعديد من هيئات المعاهدات. وقالت نيوزيلندا إنها تؤيد على نحو ثابت الحوار لتحقيق نتائج مفيدة تتناول مصالح كل المجتمعات الموجودة في التبت وإنها تفهم أن الصين تعتزم استئناف هذا الحوار، وأوصت نيوزيلندا الصين بأن: (هـ) تقوم بذلك. كما أوصت نيوزيلندا الصين بأن: (و) تعتمد مزيداً من التدابير لضمان تعميم حصول المجتمعات الريفية ومناطق الأقليات والأسر المحرومة والسكان النازحين داخليا على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من خدمات الرعاية. وأوصت بأن: (ز) تجسد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان خطوات محددة نحو التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

84- واستفسرت الأرجنتين عن المبادرات الخاصة بتوسيع نطاق الحق في حرية الفكر وحرية التعبير فيما يتعلق باستخدام شبكة الإنترنت، وعن ما إذا كانت هناك خطط لتجريم التعذيب في النظام القانوني الداخلي، وفقاً للمعايير الدولية. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) تحليل إمكانية التصديق على صكوك حقوق الإنسان التي تعتبر ذات أهمية في تعزيزها وحمايتها، مع التركيز على: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتقييم مدى إمكانية قبول اختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري طبقا للاتفاقية، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ (ب) وتقييم مدى إمكانية النهوض بوضع وصف قانوني لآفة التمييز، مع مراعاة المعايير القانونية الدولية في هذا المجال.

85- ورحبت البرتغال بجهود الصين الإصلاحية الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية للتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأعربت عن الأمل في أن تكلل هذه الجهود بالنجاح في غضون فترة قصيرة. كما أشارت إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يشكل إحدى الركائز الأساسية للإطار الدولي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وأن هذا النظام سيصبح أقوى بمشاركة الصين التامة. وفي معرض الإشارة إلى أن العنف ضد المرأة يشكل آفة يتعين التصدي لها في جميع البلدان، قالت البرتغال إن ضعف المرأة يزداد في غياب تعريف قانوني ل"التمييز". وأوصت البرتغال الصين بأن: (أ) تدرج تعريفا قانونيا للتمييز في قانونها الوطني. وإذ أشارت البرتغال إلى القلق الذي أعربت عنه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2005 إزاء استمرار التفاوتات في تعميم الوصول إلى التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمجتمعات الريفية ومناطق الأقليات والأسر المحرومة والسكان النازحين داخلياً، فإنها رحبت بزيادة مدة التعليم الإلزامي مؤخرا إلى تسع سنوات وبالإنجازات المحققة في محو أمية الكبار، وتطوير التدريب المهني والتقني، والتعليم قبل المدرسي. وأوصت البرتغال الصين بأن: (ب) تضمن تعميم إلزامية التعليم الابتدائي على النحو المكفول دستورياً. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز في مجال التعليم، أعربت البرتغال عن قلقها إزاء برامج مثل "العمل والدراسة" نظرا لأن اللوائح لا تقدم تعريفا واضحا للنوع المقبول من هذه الفئة الخاصة من العمل وكثافتها ومدتها الإجمالية. ورحبت البرتغال بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبما شوهد من تحسينات في إمكانية الوصول خلال دورتي الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في بيجين.

86- ولاحظت النمسا أن الدستور لا يضمن فقط حقوق الإنسان للأقليات العرقية، وإنما يضمن لهم أيضاً سياسات تفضيلية، وبصفة خاصة الاستقلال الذاتي. وأوصت النمسا الحكومة بما يلي: (أ) السماح للأقليات العرقية، وفقاً للدستور الصيني، بممارسة حقوق الإنسان الخاصة بها ممارسة كاملة، وصون هويتها الثقافية، وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار. وأشارت إلى أنه ينبغي تناول هذه القضايا في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. ورحبت النمسا بالسلطة الجديدة للمحكمة الشعبية العليا التي تخولها إعادة النظر في أحكام الإعدام، وأوصت بأن يجري: (ب) التوسع في الحد من إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجرائم الخالية من العنف، وتقديم إحصائيات عن عدد أحكام الإعدام وعن الإجراء المتعلق بإعادة النظر من جانب المحكمة الشعبية العليا (عدد القضايا المعادة من أجل إعادة المحاكمة، وعدد القضايا التي استمعت فيها المحكمة الشعبية العليا إلى المدعى عليهم). كما أوصت بأن يجري: (ج) التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورحبت النمسا بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وأوصت بأن يتم: (د) تجديد مذكرة التفاهم دون مزيد من التأخير بغية تكثيف المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن من الممكن، كخطوة أولى، إلحاق مستشار في حقوق الإنسان بالعمل مع منسق الأمم المتحدة المقيم. وأوصت أيضاً بالقيام بما يلي: (هـ) مواصلة تعزيز التعاون من خلال تقديم دعوات زيارة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وكذلك: (و) متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

87- وأعربت قطر عن تقديرها للتطورات الحادثة في الصين وللجهود التي تبذلها الصين، وبصفة خاصة في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الحقوق في التنمية والعمل والضمان الاجتماعي والمسكن والتعليم والصحة. ورحبت بالمعلومات الواردة في التقرير الوطني بشأن الصعوبات والتحديات وبشأن الأهداف والمبادرات المستقبلية للتغلب عليها. وفي معرض الإعراب عن التقدير للإنجازات المحققة في تعزيز وحماية حقوق الطفل والترحيب بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، أوصت بأن يجري: (أ) إيلاء مزيد من الأهمية لحماية حقوق الطفل من خلال الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستفسرت عن الخطط والبرامج المقترحة للترويج لثقافة حقوق الإنسان بين المسؤولين الحكوميين المحليين.

88- وذكرت باكستان أن الصين لا تطلب مشورة خارجية بشأن تأمين حقوق شعبها نظرا لأنها اتخذت خطوات محددة لبناء مستقبل شعبها. وقالت إنه يجب اتقاء النزعة إلى تسييس الاستعراض الدوري الشامل، وأشارت إلى التعليقات المتعلقة بمنطقة التبت المستقلة ذاتيا، التي قالت إنها تعكس برامج سياسية ولا تعكس تقديرا موضوعيا للحالة في التبت، التي ذكرت أنها جزء من الصين لا يمكن التصرف فيه وأن المجتمع الدولي بأسره يعترف بذلك. وعلقت باكستان على العنف الإجرامي الذي حدث في التبت في العام الماضي قائلة إنه كانت له صلات مقلقة بمنفذين خارجيين ذوي دوافع خفية وإن الحكومة المحلية اتخذت التدابير اللازمة لتوفير الأمن لجميع سكان التبت. وأشارت إلى أن الحكومة الصينية تفي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتتقيد بقوانينها الداخلية. ويجري توفير حماية تامة لحقوق المحرضين ومصالحهم المشروعة وتقديم مساعدة قانونية كاملة إلى المتهمين. وقالت إنها على دراية بأنه تم إطلاق سراح المرتكبين الذين تسببوا في حدوث قلاقل بسيطة. وأعربت عن أملها في أن تحافظ المنطقة على استقرارها وتنعم بمزيد من التنمية وأن يتوقف التدخل الخارجي. وأشارت إلى التطورات الهائلة في الصين وإلى أن ما أنجزته الصين لشعبها في عقود قليلة لا نظير له ويقدم درسا للجميع.

89- وأشادت فنزويلا بالحقيقة التي مؤداها أن حكومة الصين تولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأهمية نفسها التي توليها لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأحاطت علما بالجهود الهامة التي تبذلها الحكومة للحد من الفقر وقالت إن مما ينال إعجابها أن عدد من يعيشون في فقر، الذي كان 250 مليون شخص منذ ثلاثين عاما، أصبح الآن 14 مليون شخص فقط، وهو ما يحقق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية. وشجعت فنزويلا الصين على مواصلة عملها في مجال الحد من الفقر. واستفسرت عن خطط الصين الناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الحكومة وتطبقها وعن المشاريع وكذلك الخطط المستقبلية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية وزيادة التقدم الاجتماعي لسكان الصين. ولاحظت فنزويلا أن الصين حققت، بوضع الشعب في صدارة سياساتها، تحسين المستويات المعيشية لشعبها، وشجعت فنزويلا الحكومة على مواصلة هذا.

90- وأشارت السنغال إلى أن الصين حققت نتائج هائلة في مجالي الصحة والتعليم وفي مكافحة الفقر، مما أتاح لها بلوغ بعض أهدافها الإنمائية للألفية. وقالت إن اختيار الصين لإدماج تعليم حقوق الإنسان في المناهج المدرسية يثبت وجود إرادة حقيقية لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال ويشكل ممارسة جيدة في هذا الصدد. واستفسرت عما إذا كانت الصين تتوخى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

91- وأشارت كولومبيا إلى أن التقرير الوطني يظهر بوضوح مجموع منوعة كبيرة من الجوانب والمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك الإنجازات التي تم إحرازها والتحديات التي ما زالت قائمة. وأشادت كولومبيا بالتقدم المحرز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الذي أحدث تأثيرا مفيدا في حقوق المرأة والطفل. وشددت كولومبيا على الأهمية الكبرى التي توليها الصين لتعزيز حقوق المرأة والطفل، وطلبت مزيداً من المعلومات عن مهام وإجراءات لجنة العمل الوطنية المعنية بالمرأة والطفل، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالعاملات المهاجرات. كما طلبت كولومبيا معلومات عن التقدم المحرز والنتائج المحققة في البرنامج الإنمائي للطفولة للفترة 2001-2010.

92- ورحبت السويد بالتقدم المحرز في العقد الماضي، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصت بأن تعمل الصين على: (أ) تهيئة الظروف المؤاتية للتصديق المبكر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أوصت بما يلي: (ب) إزالة القيود المفروضة على حرية الإعلام والتعبير؛ (ج) واتخاذ خطوات عاجلة لإلغاء مختلف نظم الاحتجاز التعسفي؛ (د) وضمان أن يكون أي سجن أو نظام رعاية إجبارية يتم إصلاحه مستوفيا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (هـ) ومواصلة وتعميق الإصلاح القضائي بوسائل من بينها اعتماد تدابير لمعالجة أوجه الضعف المؤسسية وعدم استقلال القضاء؛ (و) وإلغاء أو إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية (Hukou) لضمان أن يكفل لجميع المواطنين الوصول، على قدم المساواة ووفقا لمبادئ عدم التمييز، إلى الخدمات الأساسية الخاصة بالتعليم والرعاية الصحية وغيرها من نظم الرعاية الاجتماعية؛ (ز) وإلغاء التحفظ الحالي على المادة 8-1(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تكفل حق كل شخص في تكوين النقابات العمالية وفي الانضمام إلى النقابة التي يختارها، ورحبت بتلقي مزيد من المعلومات بشأن الإصلاحات الممكنة في هذا المجال. وأوصت السويد أيضاً بأن يجري: (ح) إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

93- ولاحظت تايلند أن الصين مرت بتحول اقتصادي رائع ومطرد، وحققت تقدما مهما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خلال العقود الثلاثة الماضية، وتواصل القيام بذلك. وهي طرف في ستة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان، وقد ترجمت المعايير والمستويات الدولية إلى مجموعة منوعة كبيرة من التشريعات المحلية تغطي جميع مجالات حقوق الإنسان، وبصفة خاصة حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي معرض الترحيب باستهلال الصين عمليتها التي تتوخى بها أن تصبح طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أعربت عن أملها في أن تنطلق العملية بسرعة. وقالت إن الحاجة إلى التصدي للفقر وتعزيز التنمية ركيزة أساسية وإن نجاح الصين في هذا المجال ليس مهما في حد ذاته فحسب وإنما من شأنه أيضاً أن يوسع نطاق النهوض بحقوق الإنسان في مجالات أخرى. وفي معرض إشارتها إلى أن من المرجح أن تواجه الصين، مع النمو الاقتصادي السريع الذي حظيت به في الأوقات الأخيرة، مهمة كبرى في مجال حماية البيئة، رحبت أيضاً بتنفيذ برنامج العمل الوطني المتعلق بالبيئة والصحة، الموجه إلى ضمان السلامة والصحة والرفاه لشعبها. وأعربت عن ثقتها في أن وتيرة التغير الإيجابي والتطورات التقدمية ستفضي، بفضل التزام الحكومة الواضح، إلى النهوض المتواصل بحقوق الإنسان بجميع أبعادها لفائدة شعب الصين والمجتمع الدولي بأسره.

94- ورحبت ميانمار بالتقدم الهائل المحرز في المجالات الاجتماعية، مثل قطاعات التعليم والثقافة والصحة العامة، الذي يدل على إرادة الصين السياسية المنصبة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الصيني. وامتدحت الصين لما حققته من نتائج رائعة في تحسين رفاه سكانها على مدى 30 سنة، ولاحظت أن هذا أهم إنجاز بالنظر إلى أراضي الصين الشاسعة وسكانها، الشديدي التنوع والانتشار في أماكن متفرقة، الذين يزيد عددهم على 1.3 بليون نسمة. وذكرت ميانمار أنها تنتهج بشكل ثابت "سياسة الصين الواحدة" كمبدأ أساسي لعلاقاتها مع الصين. وقالت ميانمار إنها، باعتبارها جارة ملاصقة للصين تربطها بها روابط وثيقة تقليدية قديمة العهد، تتعاطف مع الصين وتتفهم التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، أبدت ميانمار معارضتها القوية لتسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها للتدخل في شؤون الغير الداخلية.

95- وأشارت البرازيل إلى أن الصين، التي يبلغ عدد سكانها 1.32 بليون شخص يتألفون من 56 مجموعة عرقية ويعيشون في أراض شاسعة، بذلت قصارى جهدها لكي توفر لشعبها، على قدم المساواة، الغذاء والرعاية الصحية والعمل والسكن اللائق والتعليم والتنمية، ونجحت في مسعاها. وقالت إن الصين أول بلد حقق هدف الحد من الفقر المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم القضاء فعليا على الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر. ورحبت البرازيل أيضاً بالأحكام الدستورية للصين التي تنص على أن "تحمي الدولة حقوق الإنسان وتصونها". وسلمت بأن الصين حققت إنجازات كبرى في مجال حقوق الإنسان، ولكنها أشارت إلى الشواغل المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة وبحقوق العمل. ورحبت بالتعليقات الإضافية على استراتيجية الصين لتوسيع نطاق نظامها للضمان الاجتماعي. وأوصت البرازيل الصين بأن تقوم، واضعة في اعتبارها القرار 9/12 المعنون "أهداف حقوق الإنسان"، بما يلي: (أ) التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والانضمام إلى كل من: (ب) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، (ج) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. كما أوصت البرازيل الصين بأن: (د) تنظر في فرض وقف على عقوبة الإعدام؛ وتعتمد تشريعا محددا بشأن العنف الأسري؛ وتواصل تعاونها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

96- ورحبت إيطاليا بالاهتمام المتزايد بالتصدي للتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وباعتماد تدابير جديدة بشأن حقوق العمال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، وبإعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وأوصت بأن تقوم الصين بما يلي: (أ) رفع السرية المفروضة على الأرقام والإحصائيات المتعلقة بعقوبة الإعدام؛ وقصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم طبقا للمعايير الدولية الدنيا؛ والنظر في فرض وقف على استخدام عقوبة الإعدام بهدف إلغائها؛ (ب) وتبسيط اشتراطات الإقرار الرسمي للممارسات الدينية بغية السماح لمزيد من الأشخاص بممارسة حريتهم في الدين والمعتقد وتحسين احترام الحقوق الدينية للأقليات؛ (ج) والاستجابة لطلبات الزيارة المقدمة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والنظر في إصدار دعوة دائمة إليهم لزيارة البلد.

97- ورحبت هنغاريا بإنجاز الصين في مجال حقوق الإنسان ونظرت بإيجابية إلى الحقيقة التي مفادها أن الصين طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وشجعت الصين على التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأعربت عن اعتزازها بكونها شريكة الصين في حوار ثنائي مشترك بشأن حقوق الإنسان، وأبدت تقديرها لالتزام الصين بقضية حقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في أن يستمر هذا الحوار بالقدر نفسه من الانتظام والقوة. وأعربت هنغاريا عن قلقها لأن العمل القسري يمكن أن يكون تدبيرا إصلاحيا في الصين، مثل عمل الأطفال في المدارس، ولأن من الممكن أن يسفر هذا عن استغلال الأطفال. وطلبت مزيداً من المعلومات عن موقف الصين بشأن هذه المسألة. ورحبت هنغاريا بالخطوات التي اتخذتها الصين لضمان الحق في حرية الكلام وحرية الدين. وأشادت هنغاريا ببرنامج الصين الجديد الهادف إلى حل مسألة تزويد الريف بالهاتف والمذياع والتلفزيون. كما سلمت تسليما تاما بأهمية الحقيقة التي مفادها أن للمواطنين الصينيين، طبقا لأحكام الدستور، الحق في التعبير عن رأيهم بحرية. وأوصت هنغاريا بأن تقبل الصين الرأي المخالف إذا أعرب عنه المدافعون عن حقوق الإنسان من خلال مظاهرات سلمية.

98- وأشادت ماليزيا بجهود الحكومة لما تنطوي عليه من عزم على مواصلة التنمية الاقتصادية والتزام بذلك، وقالت إنها تتفق مع الرأي الذي مؤداه أن التنمية الاقتصادية مهمة لتمتع الشعب على نحو تام بحقوق الإنسان. وأحاطت علما بالتقدم المحرز في مستوى ومدى حماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة في مجالات العمل والتعليم والثقافة والصحة العامة. وفي معرض الإشارة إلى أن استراتيجية تخفيف وطأة الفقر الموجهة نحو التنمية، المعتمدة منذ عام 1986، ساهمت مساهمة هائلة في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة شعب الصين في جميع أرجاء البلد، أوصت ماليزيا بأن يجري: (أ) تقاسم خبرات الصين وأفضل ممارساتها في مجال الحد من الفقر مع البلدان النامية الأخرى. وفي معرض الإشارة كذلك إلى أن الحكومة تضطلع بدور فعال في دعم مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في الأنشطة المضطلع بها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أوصت ماليزيا الصين أيضاً بأن: (ب) تنظر في تدعيم عملها الإيجابي مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

99- وشكر الوفد الصيني جميع المتحدثين على تعليقاتهم وأسئلتهم وتوصياتهم. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لضمان الحق في المسكن، أشار الوفد إلى أنه

يجري اتباع سياسة لتوفير مأوى لائق من أجل مساعدة الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تقوم ببناء مساكن منخفضة التكلفة كل سنة. وبحلول نهاية عام 2007، كان قد تم تزويد 17 مليون أسرة منخفضة ومتوسطة الدخل بمساكن في إطار هذا البرنامج. وفيما يخص الفئة المنخفضة الدخل التي تواجه صعوبات أكبر من ذلك، أنشأت الحكومة نظام إسكان منخفض الإيجارات لتوفير مساكن منخفضة الإيجار أو لتقديم إعانة للمساعدة في الحصول على مسكن. وقد ساعد هذا النظام على تحسين ظروف السكن لصالح 000 950 أسرة منخفضة الدخل.

100- وحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ملتزمة التزاما تاما بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في هونغ كونغ. والواقع أن حقوق الإنسان وحرياته مكفولة دستوريا بموجب القانون الأساسي وعن طريق تشريعات محلية مختلفة، بما في ذلك المساواة أمام القانون، وحرية التعبير والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر، وحرية المعتقد الديني، والحق في الرعاية الاجتماعية، وما إلى ذلك. ويحقق كل من سيادة القانون ووجود نظام قضائي مستقل زيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان في هونغ كونغ. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد إطار مؤسسي واسع النطاق يضم المنظمات التي تساعد على تعزيز حقوق الإنسان وصونها، ويقوم برصده بدقة كل من المجلس التشريعي لهونغ كونغ والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وعامة الجمهور.

101- وتواصل منطقة ماكاو الإدارية الخاصة جاهدة سعيها إلى ضمان التمتع بحقوق الإنسان وحرياته وحماية هذه الحقوق والحريات. وفيما يتعلق بالتوصية التي قدمتها بنن، أشارت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة إلى أنها ستعزز آليات رصد سياسات الحكومة بغية زيادة فعالية القانون الساري فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وسوف تواصل تعزيز التدابير الوقائية وقمع الاتجار بالبشر وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان تعزيزا فعالا مع إيلاء الاعتبار الواجب للأجيال الشابة. وهي متحمسة لتعميق الحقوق السياسية على نحو متدرج بغية تدعيم مساءلة الحكومة أمام مواطنيها. كما أنها تعتزم تحسين الحقوق الاجتماعية بالتعاون مع المجتمع المدني وتمديد التعليم الإلزامي حتى نهاية مرحلة الدراسة الثانوية. وأفاد الوفد أنه سيجري، في إطار جهودها للتوسع في الإسكان الاجتماعي، توفير 000 20 مسكن اجتماعي للأسر المنخفضة الدخل.

102- وأشار الوفد إلى أن أهم سمة أساسية لسياسة الصين المتعلقة بالمجموعات العرقية هي المساواة. ففي الصين 155 منطقة من المناطق العرقية المستقلة ذاتياً تتمتع بحقوق استقلال ذاتي واسعة النطاق في مجالات التشريع والاقتصاد والثقافة. والسمة الثانية هي أن المناطق العرقية المستقلة ذاتياً قد تتمتع بمعاملة تفضيلية في الشؤون المالية والضريبية أكثر من غيرها من المناطق. ونسبة النواب من السكان العرقيين في المجلس الوطني لنواب الشعب أعلى من نسبة مجموعة الهان العرقية. والسمة الثالثة هي أن الدولة تحترم العادات والتقاليد التي تنطوي عليها المعتقدات الدينية للأقليات، وتحظر الأقوال والأفعال التي تحرض على الكراهية العرقية والتمييز الديني، وتحمي ثقافة الأقليات العرقية وتنميها. وقد ساعدت الحكومة ثلاث عشرة أقلية عرقية على إنشاء وتحسين لغاتها المكتوبة. وتوجد في الصين 56 مجموعة عرقية تعيش معاً في وئام، وتساعد كل منها غيرها من المجموعات، وتسعى إلى تحقيق تنمية مشتركة، ولا يوجد أي نزاع عرقي بينها. وأشار الوفد إلى أن من المؤسف أن قلة من الناس تحاول، بدعم من قوات خارجية، فصل التبت وجينجيانغ عن الصين، وهي لا تمثل على الإطلاق الأغلبية الحاكمة لأهل التبت والويغور بالنظر إلى أن التبت وجينجيانغ جزآن من أراضي الصين لا يمكن فصلهما عنها، ولن تسمح الحكومة بنجاح أي محاولة لتقسيم الصين.

103- والصين تحمي حق المواطنين في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والمشاركة في المسيرات والتظاهر طبقا للقانون، ويمكن للمواطنين طلب تنظيم مسيرات أو مظاهرات وفقاً للقوانين المتعلقة بالمسيرات والمظاهرات. وعادة ما تتعامل الحكومة مع المظاهرات والمسيرات من خلال الحوار والإقناع. ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في الصين 000 400 منظمة، وتوجد ملايين من المنظمات غير الحكومية لا يقتضي القانون تسجيلها.

104- وينص القانون المتعلق بحماية أسرار الدولة على أحكام واضحة بشأن تعريف أسرار الدولة. وفي حالة حدوث تنازع بشأن هذه المسألة، يمكن أن تبت فيه أجهزة لحماية الأسرار على مستوى أعلى من مستوى المقاطعة. ولا توجد على الإطلاق أجهزة إنفاذ قانون تستغل أسرار الدولة لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان.

105- وفيما يتعلق بمسألة المعتقدات الدينية، أشار الوفد إلى أنه يوجد في الصين أكثر من 100 مليون مؤمن بعقائد دينية، بمن فيهم أكثر من 21 مليون مسلم و16 مليون مسيحي و5.5 مليون كاثوليكي، بالإضافة إلى 000 300 رجل دين من مختلف الأديان، و000 3 هيئة دينية، و000 100 مكان عبادة. وتحظر الصين الأقوال والأفعال التي تحرض على الكراهية الدينية والتمييز الديني. وطبقا للائحة تسجيل المنظمات الاجتماعية، ينبغي تسجيل جميع المنظمات الاجتماعية، بما فيها المنظمات الدينية، لدى هيئات الشؤون المدنية. ولكن اشتراطات التسجيل اشتراطات دنيا. ولا يشترط تسجيل "التجمعات الأسرية" للمسيحيين.

106- وفي آب/أغسطس 2005، نفذت الصين قانون حماية حقوق المرأة. ولتيسير مشاركة المرأة في إدارة شؤون الدولة والشؤون الوطنية وصنع القرارات المتعلقة بهذه الشؤون، قامت الحكومة بإذكاء الوعي بالمساواة بين الجنسين في أوساط الجماهير وحددت نسبة الموظفات في مختلف مستويات الحكومة. وتشكل النساء حاليا أكثر من 20 في المائة من نواب المجلس الوطني لنواب الشعب. وينص قانون تعزيز فرص العمل على حقوق متساوية للرجل والمرأة في التوظف، ويحظر التمييز القائم على نوع الجنس. ويشدد القانون المتعلق بعقود الأراضي الريفية على حقوق متساوية في الأرض للنساء المتزوجات أو المطلقات أو الأرامل. ويحظر قانون الزواج العنف الأسري. ويحدد قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها نطاق مسؤوليات الأجهزة المعنية عن مكافحة العنف الأسري وإنقاذ الضحايا. وقد أنشئت في الصين مراكز لحماية النساء وإنقاذهن يبلغ عددها الإجمالي أكثر من 400 مركز. ووضعت خطة العمل لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال للفترة 2008-2012 وأنشئ مؤتمر مشترك بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر بغية التصدي لهذه المسألة على نحو شامل.

107- وفيما يتعلق بحقوق الطفل، وضعت الصين قانون حماية القصر وقانون التعليم الإلزامي ولائحة حظر عمل الأطفال وقوانين ولوائح أخرى ذات صلة بهذا الموضوع. ونفذت الصين بالكامل التعليم الإلزامي المجاني تماماً. وعززت الحكومة اللوائح المتعلقة بالتحاق الأطفال بالمدارس وتسربهم وانسحابهم منها، وأنشأت أنظمة لتقييم ورصد تعليم الفتيات. وأنشأت الدولة مدارس خاصة للجانحين القصر والأحداث توفر تعليم المراهقين في مجالي القوانين والأخلاقيات وتدبر لهم بعض أنشطة العمل المتناسبة مع أعمارهم. وبخصوص الجانحات، الحوامل أو اللائي يرضعن أطفالهن الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة رضاعة طبيعية، فإنهن لا يحتجزن في السجون أو مراكز الاحتجاز. وتحظر قوانين الصين تماما قيام أي صاحب عمل بتشغيل القصر دون سن السادسة عشرة وتنص بوضوح على المسؤوليات الإدارية والجنائية عن استغلال عمل الأطفال. وتفرض الحكومة عقوبات صارمة على الأشخاص الذين يستغلون عمل الأطفال.

108- وقد وضع نظام ضمان اجتماعي أساسي يتضمن التأمين الاجتماعي والإعانة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لسكان الريف والفئات الضعيفة. وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد الفلاحين الذين انضموا إلى نظام الضمان الطبي الجماعي الجديد 850 مليون فلاح، وقد تم إدماجهم في نظام بدل المعيشة. ويجري حاليا إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية، وقد بدأت الآن 13 مقاطعة، من بينها هيبي ولياونينغ، إصلاح نظامها بإلغاء الفصل بين الأسر المعيشية الزراعية والأسر المعيشية غير الزراعية.

109- ووضعت الصين سياسة توظيف استباقية، وهي تحاول توفير فرص عمل. وفي عام 2008، تم توظيف 769 مليون شخص، ويبلغ معدل البطالة المسجل في المدن نحو 4.2 في المائة. وتسعى الصين إلى إلغاء التمييز لضمان معاملة المرأة وتوظيفها على قدم المساواة مع الرجل، وتتخذ التدابير اللازمة لمساعدة المعوقين والعمال المهاجرين على العثور على عمل. ولا يحظر القانون الصيني الإضرابات. وفي حالة حدوث إضراب، تسعى الحكومة المحلية إلى التوسط بين النقابات العمالية والشركات والعمال المضربين للتوصل إلى حل للمشكلة. وينص الدستور الصيني وقانون النقابات العمالية على أنه يحق للعمال تنظيم النقابات العمالية والانضمام إليها وتنفيذ الأنشطة بحرية تامة.

110- ووضعت الصين نظاما للتعليم الإلزامي للقصر وبذلك حققت الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي قبل الموعد المحدد لبلوغها. وبدأت في تعديل القانون وفي عملية لصياغة برنامج إصلاح متوسط الأجل وطويل الأجل لعام 2020. وتتوافر إعانات دراسية ومنح دراسية ووسائل مساعدة مالية أخرى لمعاونة الطلاب الذين يواجهون صعوبات اقتصادية، بما في ذلك صناديق مساعدة خاصة لتعليم الأقليات العرقية. وفيما بين عامي 2003 و2007، زاد الإنفاق المالي الوطني على التعليم بنسبة 18.85 في المائة سنوياً، كما زاد بنسبة 30.43 في المائة في عام 2007.

111- وفي سياق إعداد التقرير الوطني، وجهت دعوة إلى نحو 20 منظمة غير حكومية لتقديم مواد ومعلومات، ونظمت اجتماعات للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية من أجل مناقشة محتويات التقرير، وطلب من الجماهير والمنظمات الشعبية تقديم آرائها عبر شبكة الإنترنت.

112- وفيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين وحماية اللاجئين والسياسات المتبعة، أشار الوفد إلى أن الصين انضمت إلى اتفاقية عام 1951 بشأن مركز اللاجئين وبروتوكولها الإضافي. وقال إن الصين تتبع مبدأ عدم الإعادة القسرية طبقا للاتفاقية. ومنذ عام 1978، وفرت الصين مأوى فعلي للاجئين من الهند الصينية عددهم 000 300 لاجئ. وتعمل الصين الآن على وضع تشريع بشأن اللاجئين سيحقق زيادة توضيح إجراءات فرز اللاجئين. فبعض الأشخاص الذين دخلوا الصين على نحو غير مشروع لأسباب اقتصادية ليسوا "لاجئين"، ولكنهم مهاجرون غير شرعيين. وفيما يتصل بالمهاجرين غير الشرعيين، تعالج الصين دائماً حالات محددة معالجة توليها فيها عناية مناسبة.

113- وأعرب الوفد عن شكره على الحوار البناء جداً. وأبدى تقديره لأن وفودا كثيرة تكلمت بإيجابية عن جهود الصين المبذولة وإنجازاتها المحققة في مجال حقوق الإنسان، ولأنها أظهرت أيضاً تفهمها للصعوبات والتحديات التي تواجه الصين. وقال أيضاً إن الصين يؤسفها أن تلاحظ أن قلة من البلدان، مثل النمسا، أدلت ببعض التعليقات، التي لا أساس لها، بشأن التبت. والصين ترفض رفضا قاطعا هذه المحاولة لتسييس القضية. وحكومة الصين ملتزمة التزاما ثابتاً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتتطلع إلى زيادة التعاون والاتصالات مع جميع البلدان على أساس المساواة والاحترام المتبادل للنهوض بقضية حقوق الإنسان.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

114- درست الصين التوصيات التي صيغت أثناء الحوار التفاعلي، وهي تؤيد التوصيات المدرجة أدناه:

1- تهيئة الظروف المؤاتية للتصديق المبكر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (السويد)؛ ووفقاً للمقتضيات التي يمليها الواقع الوطني، المضي قُدماً في إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية وإدارية وكذلك تهيئة الظروف المؤاتية للتصديق، في أسرع وقت ممكن، على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الجزائر)؛ وتحليل إمكانية التصديق/النظر في التصديق/تصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأرجنتين والبرازيل والنمسا)؛

2- مواصلة جهودها: لتعزيز حقوق الإنسان (عُمان)؛ في إطار الإصلاحات القانونية والقضائية، والتنمية الاقتصادية وغيرها من المجالات بهدف النهوض بمجتمع يسوده الوئام، وتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان (فييت نام)؛

3- مواصلة تحسين نوعية حياة شعبها من خلال التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعملاً بالمعايير الدولية (نيكاراغوا)؛

4- مواصلة جهودها الوطنية المبذولة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك في مجال تعزيز هيكلها الوطني لحقوق الإنسان (مصر)؛

5- البدء في أسرع وقت ممكن بنشر وتنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2009-2010 (الجزائر). القيام في موعد مبكر بوضع الصيغة النهائية لهذه الخطة ونشرها ومن ثم تنفيذها بسرعة (سنغافورة)؛

6- النظر في تعزيز العمل بشكل إيجابي مع المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها (ماليزيا)؛

7- تكثيف حملات التوعية العامة بحقوق الإنسان (الأردن)؛ مواصلة توفير وتحسين برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان للهيئة القضائية (الأردن)؛ للقضاة والعاملين في الجهاز القضائي (الإمارات العربية المتحدة)، وللموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والمحامين (الأردن)؛ وتثقيف وتدريب موظفي السجون والإشراف عليهم (ألمانيا)؛

8- تكثيف العمل مع المجتمع الدولي لتبادل أفضل الممارسات والتعاون بشأن الإشراف على إنفاذ القانون والتدريب بهدف المساهمة في عملياتها الهادفة إلى إصلاح النظام القضائي على أساس المساواة والاحترام المتبادل (جنوب أفريقيا)؛

9- توجيه الدعوة إلى المقررين الخاصين الآخرين المعنيين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لزيارة البلد (المملكة العربية السعودية)؛

10- تعزيز التعاون مع الإجراءات الخاصة (لاتفيا)؛ والعمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للتصدي للتحديات في مجال حقوق الإنسان (نيوزيلندا)؛

11- مواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (البرازيل)؛ وتيسير قيام المفوضة السامية لحقوق الإنسان بزيارة إلى البلد في وقت مبكر (كندا)؛

12- تجديد مذكرة التفاهم بغية تكثيف المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان (النمسا)؛

13- زيادة الاهتمام بحماية حقوق الطفل من خلال وضع خطط وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (قطر)؛

14- مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز مركز المرأة والقيام بصورة تدريجية بالتخلص من بعض المفاهيم التقليدية السائدة في المناطق الريفية التي ترسخ، على الأرجح، بعض الممارسات التي لا تزال تعترض سبيل التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين (موزامبيق)؛

15- مواصلة الجهود المبذولة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مساهمتهم في الحياة الاجتماعية بوصفهم شركاء فاعلين (اليمن)؛

16- اعتماد مزيد من التدابير لضمان وصول المجتمعات الريفية ومناطق الأقليات والأسر المحرومة والسكان النازحين داخلياً وصولاً شاملاً إلى خدمات الصحة والتعليم وغيرها من خدمات الرفاه (نيوزيلندا)؛

17- اعتماد تدابير خاصة في سياق الأزمة المالية الدولية بغية ضمان إتاحة فرص العمل في المناطق الريفية (المغرب)؛

18- مواصلة السعي لبناء نظام سليم للضمان الاجتماعي وتوفير خدمات الدعم بما يتناسب مع الظروف الوطنية وكذلك مع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها (الفلبين)؛

19- تعزيز جهودها لتخفيف حدة الفقر بغية مواصلة الحد من عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر (بوتان)؛ ومواصلة تنفيذ برامجها للحد من الفقر (زمبابوي)؛

20- تكثيف جهودها للقضاء على الفقر، وتحسين بنيتها الأساسية في مجال الصحة، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية ولا سيما وصول المجموعات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني (جنوب أفريقيا)؛

21- مواصلة جهودها لضمان الرفاه الذي يتيح لجميع المرضى التمتع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية (البحرين)؛

22- مواصلة تعزيز السياسات الرامية إلى النهوض بالتعليم والتصدي لأوجه الاختلال في التعليم بين المناطق الحضرية والريفية وفيما بين المناطق

(أنغولا)؛

23- مواصلة تنفيذ مفهوم النظرة العلمية إزاء التنمية لضمان التنمية الشاملة والمنسقة والدائمة ومواصلة بناء مجتمع يسوده الوئام ويقوم على الديمقراطية وسيادة القانون والمساواة والعدالة (الجزائر)؛

24- مواصلة التركيز على الإنسان بوصفه محور عملية التنمية في مجتمع شامل للجميع ويسوده الوئام لكي يؤدي هذا النهج إلى تعزيز النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأردن)؛

25- مواصلة استكشاف طرق لتنمية وإعمال حقوق الإنسان بشكل ينسجم مع خصائص البلد وواقعه واحتياجات المجتمع الصيني (الجزائر)؛

26- مواصلة استثمار الموارد المالية والمادية، في ظل ظروف الأزمة المالية، بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ككل وفي منطقة التّبت المستقلة ذاتياً بشكل خاص (الاتحاد الروسي)؛

27- سد الفجوة القائمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الريفية والحضرية وفيما بين المناطق (بوتان)؛

28- تقاسم أفضل الممارسات مع البلدان النامية الأخرى فيما يتعلق ببرامج وإستراتيجيات الحد من الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية (الفلبين)؛ وتقاسم خبرتها مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعزيز الحق في التنمية والحد من الفقر (فييت نام)؛ وتقاسم خبراتها وأفضل الممارسات مع البلدان النامية الأخرى في مجال الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة (ماليزيا)؛

29- مواصلة سياساتها في مجال التعاون الدولي بغية مساعدة البلدان الأخرى في الجهود التي تبذلها لإعمال الحق في التنمية (أنغولا)؛

30- على ضوء واقعها الوطني، مواصلة تنفيذ سياستها المتمثلة في التحكم الصارم بتوقيع عقوبة الإعدام وتنفيذها (مصر)؛

31- العمل بنشاط وتبصّر من أجل إصلاح نظام إعادة التثقيف من خلال العمل، وفقاً لواقعها الوطني، بحيث تسير الأمور كلها وفقاً لنظامها (السودان)؛

32- ضمان تنفيذ التشريع المتعلق بتدابير الإصلاح القضائي الستين المحددة في نهاية عام 2008 (إندونيسيا)؛ ومواصلة إرساء سيادة القانون وتعميق عملية إصلاح النظام القضائي (هولندا)؛

33- مواصلة دعم وتشجيع زيادة استخدام وسائل الإعلام الصينية للغة الإنكليزية وغيرها من اللغات الأجنبية لمساعدة العالم الخارجي على فهم الصين فهماً أفضل، بما في ذلك تغطية الصين تغطية إعلامية موضوعية، باعتبار أن الصين بلد يتعرض، في أحيان كثيرة، لسوء فهم متعمّد وفاضح من قِبل بعض وسائل الإعلام الدولية (زمبابوي)؛

34- الاستمرار، على أساس الامتثال الصارم للقانون، في تجنب الإفلات من العقاب الذي يحظى به الأشخاص الذين يصفون أنفسهم بأنهم مدافعون عن حقوق الإنسان والذين يتمثل غرضهم في الهجوم على مصالح دولة الصين وشعبها (كوبا)؛

35- مواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك المصالح المشروعة للمنظمات والأفراد العاملين بإخلاص لمناصرة حقوق الإنسان للشعب الصيني (كوبا)؛

36- في ظل ضمان حرية التعبير، تعزيز إدارة شبكة الإنترنت للتأكد من منع البرامج التي تحرّض على الحروب والكراهية العنصرية أو تشويه صورة الأديان، ومن حظر أو تقييد المواقع الإلكترونية التي تتضمن مواد إباحية ضارة بالأطفال والقُصَّر (جمهورية إيران الإسلامية)؛

37- مواصلة جهودها لزيادة ضمان تمتع الأقليات الإثنية بالمجموعة الكاملة لحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الثقافية (اليابان)؛

38- إتاحة خبرتها للعالم على نطاق أوسع فيما يتعلق بالجمع بين دولة قوية واستقلال ذاتي اثني إقليمي (سري لانكا)؛

39- أن يواصل إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص وإقليم ماكاو الإداري الخاص العمل وفقاً لواقعهما وصون مختلف الحقوق لمواطنيهما عملاً بقوانينهما (بنن)؛

40- تقاسم الممارسات الحميدة مع البلدان النامية المهتمة بالأمر في مجال تنفيذ مفهوم النظرة العلمية إزاء التنمية (الجزائر)؛

41- أن تتيح لبقية العالم وبلغات دولية خبرتها في مجال الثورة الاقتصادية والتحديث وتلبية الاحتياجات المادية لأعداد هائلة من سكان الأرياف (سري لانكا)؛

42- تقاسم الممارسات الحميدة التي سمحت للصين ببلوغ أهداف الحد من الفقر المنصوص عليها في أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (أنغولا).

115- وقد أحيط علماً بالتوصيات التالية التي أشارت الصين إلى أنها تتعلق بتدابير يجري تنفيذها أو تم تنفيذها بالفعل:

1- ضمان احتجاز جميع السجناء، بغض النظر عن الجرائم التي ارتكبوها، في سجون تستوفي معايير لائقة ويعاملون فيها معاملة حسنة (ألمانيا)؛

2- وضع واعتماد سياسة شاملة لمكافحة عمل الأطفال (فنلندا)؛

3- تعزيز حماية الحقوق الدينية والمدنية والاقتصادية - الاجتماعية والسياسية للأقليات الإثنية (أستراليا)؛ وعملاً بالدستور، السماح للأقليات الإثنية بممارسة حقوق الإنسان الخاصة بها ممارسة كاملة، وصون هويتها الثقافية وضمان مشاركتها في عملية صنع القرار؛ (ومعالجة هذه القضايا في خطة العمل الوطنية) (النمسا).

116- وستنظر الصين في التوصيات الواردة أدناه وستقدم ردودها في الوقت المناسب. وستدرج ردود الصين على هذه التوصيات في التقرير المتعلق بالنتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية عشرة:

1- إدراج تعريف قانوني للتمييز في قانونها الوطني (البرتغال)/تقييم إمكانية إدراج وصف قانوني للتمييز يراعي المعايير القانونية الدولية في هذا المجال (الأرجنتين)؛

2- الحد من عدد الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام (أستراليا وكندا)؛

3- اعتماد تشريع محدد بشأن العنف المنزلي (البرازيل)؛

117- ولم تحظ بتأييد الصين التوصيات المسجلة في التقرير في الفقرات 27(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز)، و28(أ) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح)، و30(ب) و(ج)، و31 و38 و42 و43(أ) و(ب) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح)، و56، و79(أ) و(ج)، و81(ب)، و82، و83(أ) و(ج) و(د) و(هـ) و(ز)، و84(أ)، و85(ب)، و86(ب) و(هـ)، و92(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح)، و95(ب) و(ج) و(د)، و96 و97.

118- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) المقدمة لها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا يجوز تفسير هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها تحظى بتأييد الفريق العام ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of China was headed by H.E. Mr. LI Baodong, Representative, Ambassador and Permanent Representative of China to the United Nations Office at Geneva and composed of 42 members:

Alternate Representatives

H.E. Mr. WANG Qun, Ambassador and Deputy Permanent Representative of China to the United Nations Office at Geneva;

Mr. SHEN Yongxiang, Special Representative for Human Rights Affairs, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. TAM Chi-yuen, Raymond, Under Secretary, Constitutional and Mainland Affairs of the HKSAR Government;

Mr. Jorge Costa Oliveira**,** Director, International Law Office of the MSAR Government.

Advisers

Mr. HU Yunteng, Deputy Director, Office of Judicial Interpretation, Supreme People's Court;

Mr. SONG Hansong, Deputy Director General, Procuratorial Department for Malfeasance, Supreme People's Procuratorate;

Mr. GUAN Que, Deputy Director General, The United Front Work Department of CPC Central Committee;

Mr. ZHU Jianquan, Deputy Researcher, Political and Law Commission of CPC Central Committee;

Mr. HUANG Taiyun, Deputy Director, Criminal Law Department, Commission of Legislative Affairs of the Standing Committee of NPC;

Mr. HUANG Xingsheng, Director, Department of Policy and Regulation Ministry of Education;

Mr. ZHANG Ruopu, Deputy Director General, Department of Policy and Regulation, State Ethnic Affairs Commission;

Mr. LIU Guoxiang, Deputy Inspector, Department of Legal Affairs, Ministry of Public Security;

Ms. YANG Chunyan, Official, Department of Legal Affairs, Ministry of Public Security;

Mr. LIU Weimin, Deputy Director General, Bureau of Reeducation-Through-Labour, Ministry of Justice;

Ms. DANG Xiaojie, Inspector, Department of Law and Regulation, Ministry of Human Resources and Social Security;

Mr. JIANG Wanrong, Deputy Director General, Department of Real Estate Market Supervision, Ministry of Housing and Urban-Rural Development;

Mr. LEI Haichao, Director, Department of Health, Ministry of Health;

Mr. CHEN Zongrong, Director General, Department of Policy and Regulation State Administration for Religious Affairs;

Mr. LI Wufeng, Director General, State Council Information Office;

Mr. SANG Fujiang, Deputy Director General, Department of Visit Reception, State Bureau for Letters and Calls of Complaint;

Mr. ZHANG Guozhong, Director, State Council Commission on Affairs of Disabled People;

Ms. WANG Tieli, Counsellor, Department of Translation and Interpretation, Ministry of Foreign Affairs;

Ms. YAN Jiarong, Director, Department of International Organizations and Conferences, Ministry of Foreign Affairs;

Ms. XU Jing, Deputy Director, Department of International Organizations and Conferences, Ministry of Foreign Affairs;

Ms. LIN Wenhua, Deputy Director, Department of Treaty and Law, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. GAO Jianzheng, Deputy Director, Department of External Security Issues, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. ZHANG Yi, Third Secretary, Department of International Organizations and Conferences, Ministry of Foreign Affairs;

Ms. LIU Lingxiao, Official, Department of International Organizations and Conferences, Ministry of Foreign Affairs;

Mr. QIAN Bo, Counsellor, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Mr. HE Zhaohua, Counsellor, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Mr. KE Yousheng, Second Secretary, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Mr. ZHOU Xianfeng, Third Secretary, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Mr. LUO Cheng, Third Secretary, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Ms. YANG Xiaoning, Legal Adviser, Permanent Mission of China to the United Nations Office at Geneva;

Ms. CHENG Pui-lan, Roxana, Senior Assistant Solicitor General, HKSAR Government;

Mr. CHOW Wing-hang, Principal Assistant Secretary, Security Department, HKSAR Government;

Mr. FONG Ngai, Assistant Commissioner, Labour Department, HKSAR Government;

Mr. NG Wai-tong, Stanley, Assistant Secretary of Constitutional and Mainland Affairs, HKSAR Government;

Ms. CHUI Sze Man, Stella, Information Officer of Constitutional and Mainland Affairs, HKSAR Government;

Mr. Ip Peng Kin, Director, Social Welfare Bureau of the MSAR Government;

Mr. Diamantino José dos Santos, Coordinator, Security Coordination Office of the MSAR Government;

Ms. Ilda Cristina Ferreira, Senior Legal Adviser, International Law Office of the MSAR Government.

** أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

***يعمَّم مرفق هذا التقرير كما ورد.

**** النرويج والدانمرك وشيلي وجمهورية كوريا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموريشيوس ولكسمبرغ وصربيا وسلوفاكيا وبلجيكا وبوركينا فاسو وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية ونيجيريا وأوكرانيا وملديف ونيبال وجيبوتي والكويت وتشاد وبيلاروس وآيرلندا وبوروندي وأذربيجان ورومانيا وألبانيا وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولبنان وقبرص وإثيوبيا واليونان والجبل الأسود وليختنشتاين وكازاخستان وكمبوديا ورواندا وأوغندا وتيمور - ليشتي وليتوانيا وقيرغيزستان والنيجر وجمهورية تنزانيا المتحدة وسلوفينيا وطاجيكستان وغينيا الاستوائية وموريتانيا ومنغوليا وكوت ديفوار والكاميرون.